جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 46 / كانون الاول2025

التقييدُ بالمفعُولاتِ فِي أدْعِيَةِ أمِيرِ المؤْمِنِيْنَ (عليهِ السلامُ)، دِراسَةٌ نحْوِيَّةٌ دلالِيَّةٌ

Restricting Objects in the Supplications of the Commander of the Faithful (peace be upon him): A Grammatical and Semantic Study

م. سعد حسين علوان

Lect. Saad Hussein Alwan

مديريَّة تربية كربلاء المقدَّسة

Karbala Education Directorate

الكلمات المفتاحية: ظاهرة التقييد، المفعولات، أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام).

Key words: The phenomenon of restriction، Effects، supplications of the Commander of the Faithful (peace be upon him).

الملخَّص

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة التقييد بالمفعولات في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) إذ يُعدُّ التقييد من أهم الغايات التي يُلجأ إليها لإيصال المقصود، وتضييق نطاق التأويلات اللامتناهية التي يستدعيها ذهن المتلقي في حالة الإطلاق، فالإمام علي (عليه السلام) استخدم كثيراً من الأساليب اللغوية والبلاغية لإبراز الموقف الذي يقال فيه الدعاء؛ فجاءت هذه الدراسة لتوضيح هذه الظاهرة، واستجلاء أبعادها الجمالية.

Abstract:

This research aims to study the phenomenon of restriction and clarify its aesthetic dimensions in the supplications of the Commander of the Faithful (peace be upon him)، as this phenomenon is considered one of the most important goals that are resorted to in order to convey the intended meaning، and to narrow the scope of the endless interpretations that the mind of the recipient calls for in the case of release، as Imam Ali (peace be upon him) used many linguistic and rhetorical methods to highlight the situation in which the supplication is said; so this study came to clarify this phenomenon.

المقدِّمة:

الحمدُ للهِ خالق الخلق، باسط الرزق، فالق الإصباح، ذي الجلال والإكرام والفضل والإنعام، الذي بعُد فلا يُرى، وقرُب فشهد النجوى تبارك وتعالى، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آل بيته الهداة الميامين، صلاة زاكية مباركة نامية، يصعد أولها ولا ينفد آخرها.

أمّا بعد. ممّا لا شكّ فيه أنّ الإمام عليًا (عليه السلام) هو الأعلم بعد الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وله علمٌ بأهمية الدعاء الروحية والمعنوية، وتأثيره في القلوب، إذ ينشر الأمان والسلام والسكينة فيها؛ لأنّ المؤمن من مناجاته ودعائه لله تعالى يمتلك شعورًا بأنّه على قرب وتواصل مع معبوده الذي ينظر إليه بعين الرحمة والمغفرة والقبول والرضا؛ فتزداد ثقة العبد بربّه، ويزداد فرحًا وسرورًا، ويتوجه إليه في كلّ أمور حياته؛ إذ يتضرع إليه لرفع الكرب والبلوى، ودفع الملمات والشدائد، ويدعوه ليكشف غمّه ويفرّج عنه همّه، ويشكره في السراء والضّراء، ويقوي صلته بالله تبارك وتعالى.

وكان أمير المؤمنين(عليه السلام) يدعو الله كثيرًا ويبتهل إليه؛ لتيقنه بأنّ الدعاء جزء من العبادة لا يمكن فصله عنها، إذ يعطيها جمالًا ورونقًا، ويجعلها أكثر قربة عند الله جلّ وعلا؛ لذا نجده (عليه السلام) في عبادته كان يهتم بالدعاء ويعطيه مقامًا رفيعًا، فجاءت أدعيته عالية المضامين، عميقة المعاني والأفكار، فيها أروع أنواع الابتهال والتضرع والتقرب والتقديس لله تعالى، والارتباط الوثيق بمقام الربوبية، بكلماتٍ وعباراتٍ تليق بالمقام الإلهي العظيم، وتعطي الداعي قوة وتكون له عونًا لقيامه بالأعمال الصالحة التي ترفع من قيمة العبد ومن منزلته يوم القيامة يوم الفاقة والفقر والندامة، الذي لا ينفع فيه مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم.

وقد امتازت أدعية الإمام علي (عليه السلام) باستخدام كثيرٍ من الأساليب والظواهر البلاغية، وطريقة خاصة في صنع الجمل والعبارات؛ لإيضاح الموقف الذي يقال فيه الدعاء، ومن بين الظواهر البارزة في أدعية

(عليه السلام) تبرز ظاهرة التقييد بوصفها وسيلة أسلوبية ودلالية تحدد المعنى وتوجه الخطاب، وتكشف عن المقاصد العميقة للنص.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على ظاهرة لغوية لم تُبحث بما يكفي في سياق الأدعية، وهي التقييد، سواء أكان نحويًا، أم بلاغيًا، أو دلاليًا، كما أنّ الدراسة في هذا السياق تُسهم في فهمٍ أعمق للغة الإمام عليّ (عليه السلام) وأسلوبه الدعائي الذي يمزج بين الفصاحة والخشوع والتوجيه المعنوي العميق.

أمّا هدف البحث فيسعى للكشف عن التقييد بالمفعولات في أدعية الإمام علي (عليه السلام)، وتحليل أنواعها، وتحقيق وظائفها، وبيان أثر هذه الظاهرة في توجيه المعنى وتركيز الدلالة في الخطاب الدعائي.

أمّا المنهج المتبع فكان المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء النصوص الدعائية للإمام علي (عليه السلام) المروية في بعض الكتب، كالصحيفة العلوية، ونهج البلاغة، ونهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ومفاتيح الجنان، وغيرها من الكتب الأخرى، وقد التزمت الدراسة بالحدود اللغوية والأسلوبية من دون التوسع في الجوانب العقائدية أو التاريخية.

وعلى الرغم من وجود دراسات تناولت بلاغة الدعاء، أو خصائص لغة الدعاء عند الإمام علي (عليه السلام)، لكنّها لم تتناول التقييد، ولم يُفرد له بحث مستقل.

وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، وخاتمة، تناولت في التمهيد مفهوم التقييد وأدواته اللغوية، وتناولت في المبحث الأول التقييد بالمفعول به، أمّا المبحث الثاني فجعلته للتقييد بالمفعول المطلق، وخصصت المبحث الثالث للتقييد بالمفعول فيه، أمّا المبحث الرابع فتناولت فيه التقييد بالمفعول لأجله والمفعول معه، وذكرت في الخاتمة أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

تمهيد

التقييد مفهومه وأدواته اللغوية

التقييد في اللغة: "القَيْدُ: واحدُ القيود. وقد قيَّدتُ الدابةَ. وقيَّدتُ الكتابةَ: شكلتُهُ. وهؤلاء أجمالٌ مقاييدُ أي مقيّداتٌ. ويُقال للفرسِ الجواد: قيد الأوابدِ؛ لأنّهُ يمنعُ الوحشَ من الفوات، لسرعته"[1]، و "قُيِّد. والمُقيَّد، كمُعظَّم: موضع القيدِ من رجلِ الفرسِ، وموضعِ الخلخالِ من المرأةِ، وما قُيِّد من بعيرٍ ونحوه... و "قيَّد الإيمان الفتْك"[2] أي منعَ من الفتكِ بالمؤمنِ كما يمنعُ ذا العيثِ من الفساد"[3]. يظهر مما سبق أن معنى لفظة (التقييد) تدور حول الحصر، والمنع، والحبس والإلزام.

التقييد في الاصطلاح: هو "ماعدا المحكوم عليه والمحكوم به في الجملة الخبرية أو الإنشائية، كلفظ (اليوم) في قولك: الشمسُ طالعةٌ اليومَ. والقيود هي: أدوات الشرط، والنفي، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والتوابع، والنواسخ، والظروف"[4]، أو هو "كلّ ما في الجملة عدا المسند والمسند إليه"[5]، ويراد بالتقييد "إزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنتبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض"[6]، وعليه فإنّ التقييد يعني أن هناك مطلقاً فيأتي المقيد ليحد من إطلاقه وشيوعه[7]، فالمطلق "لفظ دال

على ماهيَّة مشتركة بين عدة أنواع أو أصناف أو أفراد يصلح لأن يراد به أي واحد منها على سبيل التناوب قبل التقييد"[8].

مما تقدّم يتضح أنّ التقييد "يكون لإتمام الفائدة لما تقرر من أن الحكم كلما زاد قيده زادت خصوصية، وكلما زادت خصوصيته زادت فائدته"[9]، فوجود المقيّد في الجملة يجعل المعنى أكثر وضوحًا وبيانًا، ويعطي دلالات جديدة لا يمكن أن يفهمها المتلقي إلّا بوجوده. أمّا أدوات التقييد فهي: التوابع، والمفعولات، وأدوات الشرط والنفي، والنواسخ، وضمير الفصل، والحال والتمييز، وحروف الجرّ[10]. وسنقتصر في هذا البحث على دراسة التقييد بالمفعولات؛ لأنّ التقييد موضوع واسع ومتفرع ولا يمكن الإلمام به في هذه الصفحات القليلة.

المبحث الأول

التقييد بالمفعول به

المفعولات كلها تعدّ من أدوات التقييد في اللغة العربية؛ فوجودها في الجمل يجعل المعنى أكثر وضوحًا وبيانًا للمتلقي، ويؤتى بالمفعولات في اللغة العربية؛ كي تقوم بوظائف لغوية معيّنة، كتأكيد قيام الفاعل بفعله، أو إحداثه إيَّاه، أو بيان نوع الفعل وعدد مرات وقوعه، أو لتعليل القيام بالفعل، وغيرها من الوظائف اللغوية الأخرى[11].

عرّف جمهور النحويين المفعول به بأنّهُ "ما وقع عليه فعل الفاعل"[12]، والمقصود بالوقوع عند النحاة أي التعلق بسبب الوصول إلى بناء جملة تامة معنوياً، أي:"تعلقه بما لا يعقل إلا به"[13]، وعدّه النحويون من الفضلات في الجملة العربية، أي يمكن الاستغناء عنه إذا لم يضر ذلك[14]، أي: لا يمكن حذفه إذا أدى حذفه إلى فساد المعنى، ويمكننا القول إنّ المفعول به فضلة من حيث الصناعة النحوية والتركيب النحوي؛ لكنّه عمدة من حيث تعلّق المعنى به، فأهميته تكمن في إيضاح المعنى وبيانه.

اختلف النحويون في عامل المفعول به[15]، فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل، أو شبه الفعل، وقال هشام من الكوفيين: العامل فيه هو الفاعل، وقال الفراء: عامله هو الفعل والفاعل معاً[16]، ويرى ابن عصفور أنّ عامله هو "الفعل، أو اسم الفاعل، أو الأمثلة التي تعمل عمله، أو اسم المفعول، أو المصدر بأن والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعني بذلك الإغراء، والمصادر الموضوعة موضع الفعل، وأسماء الأفعال"[17].

أمّا أثر ذكر المفعول به وأهميته في الجملة فهي لا تقل عن أهمية ذكر الفاعل؛ إذ يقيّد الإسناد، فقد لا يكتمل معنى الجملة إلّا بذكره، فيحد من الإسناد ويقيّد إطلاقه، فالعنصر غير الإسنادي قيد لما يرتبط به وغالبًا ما يدور في فلك أحد عنصري الإسناد[18]. وكذلك "حال الفعل مع المفعول، كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل بالمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه"[19].

فالمفعول به يرتبط بالفعل عن طريق دلالة فعله على المجاوزة، وهي التعدية المعروفة بحالة النصب، وهذه التعدية إمّا أن تكون بدلالة الفعل المعجمية، أو بوسيلة من وسائل التعدية[20].

ومن مواضع التقييد بالمفعول به في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: "**اللّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ بِرَحمَتِكَ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَبِقُوَّتِكَ الَّتِي قَهَرْتَ بِها كُلَّ شَيْءٍ، وَخضَعَ لَها كُلُّ شَيْءٍ، وَذَلَّ لَها كُلُّ شَيْءٍ، وَبِجَبَرُوتِكَ الَّتِي غَلَبْتَ بِها كُلَّ شَيْءٍ، وَبعَزَّتِكَ الَّتِي لا يَقُومُ لَها شَيْءٌ، وَبِعَظَمَتِكَ الَّتِي مَلَأَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَبِسُلْطانِكَ الَّذِي عَلَا كُلَّ شَيْءٍ**"[21].

ورد المفعول به في هذا الجزء من دعاء كميل على قسمين: الأول منهما اسم صريح مضمر (الكاف) متصلًا بعامله فعل الأمر (أسألكَ)، وجاء هذا السؤال من الأدنى إلى الأعلى، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). ويعود ضمير الخطاب على الله (تبارك وتعالى). نرى بداية هذا الدعاء جاءت حافلة بالخضوع التام والتذلل المطلق وإظهار العبودية لله تعالى وبيان عظمته وجليل موهبه وعطاياه، فخضوع الموجودات وتذللها له تبارك وتعالى؛ لأنه جلّ وعلا مالكها وقيّومها وآخذ بناصيتها، وقوام الأشياء بفيضه، وحياتها بسببه، وجاء سؤال الإمام (عليه السلام) مقترنًا بالرحمة الإلهية، أي الوجود المطلق لله تبارك وتعالى، التي شملت كلّ شيء في الكون، البرّ والفاجر، العاقل وغير العاقل، والباء في قول الإمام (عليه السلام): برحمتك للاستعانة، ويجوز أن تكون للسببية، وفيه إشارة إلى أنّه مرحوم بكلتا الرحمتين[22]. واختار الإمام المفعول به الضمير (كاف الخطاب) ليقيّد به الفعل ويدلّ على أنّ من وقع عليه الفعل (السؤال)، بحصره حدث العامل فيه، مما أدى إلى وضوح المراد من المعنى وتقييد إطلاق السؤال وحصره بالله (جلّ وعلا)، فهو القائل: "وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا"[23]. فهو قريب من عباده ويسمع كلامهم، وهو أقرب إليهم من حبل الوريد.

أمّا المفعول به الثاني الوارد في النص، فقد جاء صريحًا ظاهرًا (كلّ) معمولًا لأفعال مختلفة، هي: (وَسِعَتْ، قهرَتْ، خضعَ، ذلَّ، غلبْتَ، ملأَتْ، علَا)، وأضيف المفعول إلى لفظة (شيء) للدلالة على أنّ حدث هذه الأفعال قد شمل وأحاط كلّ شيء في الكون، ولو لم يرد المفعول به في النص لكان الكلام مطلقًا ولم يفهم المراد من الكلام ولأصبح مبهمًا؛ لكن بتقييد الأفعال الواردة في النص بالمفعول به، تبيّن ما وقعت عليه الأفعال، وأُزيل الغموض والإبهام، وأصبح الكلام أكثر وضوحًا وبيانًا وفهمًا للسامع.

ومن مجيء المفعول به صريحًا ظاهرًا ما ورد في دعائه (عليه السلام) في الصباح: "**أَللَّهُمَّ يا مَنْ دَلَعَ لِسانَ الصَّباحِ بِنُطْقِ تَبَلُّجِهِ، وَسَرَّحَ قِطَعَ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ بِغَياهِبِ تَلَجْلُجِهِ، وَأَتْقَنَ صُنْعَ الْفَلَكِ الدَّوَّارِ فِي مَقادِيرِ تَبَرُّجِهِ، وَشَعْشَعَ ضِياءَ الشَّمْسِ بِنُورِ تَأَجُّجِهِ**"[24].

بدأ الإمام (عليه السلام) دعاء الصباح ببعض آيات الله تبارك وتعالى وعجائب المخلوقات؛ لذلك قيّد الأفعال الواردة (دلعَ، سَرَّحَ، أتقنَ، شعشعَ) بمفعولاتها (لسان، قِطَع، صنع، ضياء)، ليحدّ من الإطلاق، ويبيّن علامَ وقع حدث الأفعال، فالـ(دلع) وقع على (لسان الصباح) أي: نوره، والفعل (سرح) وقع على (قطع الليل المظلم) فقد طواه الله جلّ وعلا بإشراق نور الشمس على هذا الكوكب وبدد ظلام الليل المظلم، والفعل (أتقنَ) وقع على (صنع الفلك الدوار) بمنتهى الروعة والجمال والدقّة، والفعل (شعشعَ) وقع على (الضياء) الذي استوعب هذا الكون

العظيم من شعاع الشمس، فقد كان بمنتهى الإبداع، وهو من آيات الله تعالى العظمى التي عجز العقل البشري عن إدراكها وتصورها. وقد دلّ ذكر المفعولات على بيان من وقع عليه العامل، وقد حصر حدث الوقوع فيها لا في غيرها، وقد ساعد ذلك على بيان المعنى المراد وإظهاره وإيضاحه.

ومن مجيء المفعول به ضميرًا منفصلًا قوله (عليه السلام): "**وَقَدْ أَتَيْتُكَ يا إِلهِي بَعْدَ تَقْصِيرِي وَإِسْرافِي عَلَى نَفْسِي مُعْتَذِراً نادِماً مُنْكَسِراً مُسْتَقِيلاً مُسْتَغْفِراً مُنِيباً مُقِرّاً مُذْعِناً مُعْتَرِفاً، لا أَجِدُ مَفَرّاً مِمّا كانَ مِنِّي وَلا مَفْزَعاً أَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِي، غَيْرَ قَبُوُلِكَ عُذْرِي وَإِدْخالِكَ إِيّايَ فِي سَعَةٍ مِنْ رَحْمَتِكَ**"[25].

ورد المفعول به ضميرًا منفصلًا (إيَّايّ) في قوله: (إدخالك إيَّايّ)، لعامله (إدخالك) وهو مصدر يعمل عَمل فعله، دلّ ذكر المفعول به في النص على بيان من وقع عليه العامل (إدخالك)، وقد حصر حدث الوقوع فيه لا في غيره، وهذا التقييد بالمفعول به جعل دلالة النص واضحة بيّنة لا غموض فيها. و"المراد بالرحمة هنا: الرحمة الرحيمية؛ إذ هو ثابت في سعة من رحمته الرحمانية. ويحتمل أن يكون مطلق الرحمة"[26].

ومن ورود المفعول به غير صريح (مصدرًا مؤولًا) قوله (عليه السلام):"**أَسأَلُكَ بِحَقِكَ وَقُدْسِكَ وَأَعْظَمِ صِفاتِكَ وَأَسْمائِكَ، أَنْ تَجْعَلَ أَوْقاتِي فِي اللّيْلِ وَالنَّهارِ بَذِكْرِكَ مَعْمُورَةً، وَبِخِدْمَتِكَ مَوْصُولَةً، وَأَعْمالِي عِنْدَكَ مَقْبُولَةً، حَتَّى تَكُونَ أَعْمالِي وأَوْرَادِي كُلُّها وِرْداً وَاحِداً، وَحَالِي فِي خِدْمَتِكَ سَرْمَداً**"[27].

ورد المفعول به الثاني في هذه الفقرة من دعاء كميل (أن تجعل)مصدرًا مؤولًا من (أن) والفعل المضارع (تجعل)، والتقدير: (أسألكَ... جعلَ أوقاتي)، فضلًا عن المفعول به الأول الضمير كاف الخطاب المتصل بالفعل (أسألك) وكلا المفعولين قد قيّدا الحدث، وأفادا بيان من وقع عليه الفعل وحصره فيهما دون غيرهما، إذ بذكر المفعولين يعلم السامع أن حدث الفعل يقع عليهما، وكان ذكرهما في الكلام يدل على طلب الإمام (عليه السلام) من الله تبارك وتعالى بجعل أوقاته من الليل والنهار بذكر الله تعالى معمورة، وبخدمته موصولة ومتصلة، وأن يوفقه الله جلّ وعلا بجعل أعماله مقبولة في الغابر، فخير الأعمال هي طاعة الله تبارك وتعالى. ويبدو أنّ الإمام (عليه السلام) استعمل المصدر المؤول (أن تجعل) بدلًا من المصدر الصريح (جعل)؛ لأنّه (عليه السلام) أراد أن تكون الاستجابة بجعل أوقاته... حالية واقعة في زمن التكلم، والمصدر المؤول فيه دلالة على تحديد الزمن بحسب الفعل الوارد بعكس المصدر الصريح فإنّه قد يحتمل الحال أو الاستقبال، أو الماضي، فليس في صيغته ما يدلّ على تحديد زمن معيّن[28].

ومن مجيء المفعول به محذوفًا لفظًا في الكلام ومُراد تقديرًا، دعاؤه (عليه السلام): "**اللّهُم ربَّ السماواتِ السبعِ وما أَظَلّتْ، وربَّ الأرضينِ السّبعِ وما أقلّتْ، وربَّ الرياحِ وما ذَرَّت...**"[29].

ورد المفعول به محذوف اللفظ وأُريد معناه، والتقدير: (وما أظلّته، وما أقلّتهُ، وما ذرّتهُ)؛ لأنّ الاسم الموصول لا بد له من عائد يرجع إليه من صلته[30]. ويرى النحويون أنّ المفعول به يُحذف في الكلام كثيرًا ويُراد به معنى؛ والغرض من حذفه هو تخفيف الكلام[31]، وقد يكون الغرض من الحذف هو العموم والشمول، فلطائف حذف المفعول به وفوائده وأغراضه قد تكون أكثر وأغزر منه إذا كان ظاهرًا. وذلك ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ... فإنّي أُتبعُ ذلكَ ذكر المفعول به إذا حُذف خصوصًا، فإنّ

الحاجة إليه أمسُّ، وهو بما نحنُ بصدده أخصُّ، واللطائف فيه كأنّها أكثرُ، ومما يظهر بسببه من الحسنِ والرونق أعجبُ وأظهرُ "[32]. وحُذف المفعول به لكونه يُفهم ويُدرك لدلالة القرينة المقالية عليه، إذ قيّد الحدث وأفاد بيان من وقع عليه الفعل.

ومن ورود المفعول به الاسم الظاهر مقدمًا على فاعله دعاؤه (عليه السلام): "**وَمِطالِي يا سَيِّدِي فَأَسْأَلُكَ بِعِزَّتِكَ أَنْ لا يَحْجُبَ عَنْكَ دُعائِي سُوءُ عَمَلِي وَفِعالِي**"[33].

تقدّم المفعول به (دُعائي) على فاعله (سوءُ عملي) جوازًا، ودلّ هذا التقييد بالمفعول به على بيان من وقع عليه الحدث، وحصر حدث الفعل به دون غيره مما أدّى إلى وضوح المعنى وبيانه. ويقدّم المفعول به جوازًا لأغراض بلاغية، ويعدُّ أسلوب التقديم من الأساليب العربية المهمة، و قد أشار سيبويه (ت180) إليه بقوله: "فإن قدمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرِد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيّد كثير كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويَعنيانهم"[34]، وجعله ابن جني(ت 392هـ) من شجاعة العربية[35]، وذكره بقوله: "إن المفعول قد شاع عنهم، واطرد في مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال:إنّ تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه"[36]، وجعل سيبويه غرض تقديم المفعول به هو العناية والاهتمام، ويبدو أنّ غرض تقديم المفعول به في الدعاء هو العناية والاهتمام به، فتقديم المفعول به في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ورد؛ لأنّه ارتبط بالله جلّ وعلا، وهو وحده يجيب الدعوات، قال جلّ ذكره في كتابه الكريم: "وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ"[37]، فما يرتبط بالله تبارك وتعالى هو مقدّم وأهم من الذي يرتبط بغيره.

المبحث الثاني

التقييد بالمفعول المطلق

عرّفه جمهور النحويين بأنّه "المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، أو مبيّنًا لنوعه، أو عدده، نحو: ضربتُ ضربًا وسرتُ سير زيدٍ وضربتُ ضربتين"[38]،وهو مصدر فضلة قد يكون عامله المتسلط عليه من معناه، أو من لفظه[39]، ويُراد بالمفعول المطلق "المصدر المنصوب المبهم أو المختص وقد يراد منها النائب عن ذلك المصدر، فهي تسميةٌ صالحةٌ لكل منهما"[40]،وسمّي مصدرًا؛ لأنّ الفعل صدر عنه ومشتق منه[41]، وقد يُحذف عامله نحو: صبرًا على الشدائد[42]،وذكروا أنه أحد قيود الفعل[43]، فالمفعول يقيّد عامله لزيادة الفائدة؛ "لأن الحكم كلّما زاد خصوصاً زاد غرابة، وكلّما زاد غرابة زاد إفادة"[44]، وذكره سيبويه (ت 180هـ) بقوله: "إنَّ الفعلَ الذي لا يتعدّى الفاعل يَتَعَدّى إلى اسم الحدْثان الذي أُخِذَ منه؛ لأنه إنَّما يُذكر لِيَدُلَّ على الحدث، ألا ترى أَنَّ قولَك: قدْ ذَهَبَ. بمنزلة قد كان منه ذهابٌ، وإنْ قُلتَ:ضَرَبَ عبدُ أللهِ لمْ يسْتَبِن أنَّ المفعولَ زيدٌ أو عمروٌ، ولا يدُلُّ على صنفٍ كما أَنَّ (ذَهَبَ) قد دَلَّ على صنف وهو الذهاب، وذلك قولُك: ذهب عبدُ اللهِ الذهابَ الشديدَ، وقعدَ قِعدَة

سوءٍ، وقعدَ قِعْدَتين لَمَّا عَمِلَ في الحدث عَمِلَ في المَرَّةِ منه والمرَّتين، وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك: قعدَ القُرْفُصَاءَ"[45]. فسيبويه لم يسمه المفعول المطلق؛ لكنه اكتفى بالإشارة إليه بطريقته الوصفية المعروفة عند ذكر الحالة النحوية، وذكر اسم (الحدثان) وهو نفس المفعول المطلق الذي نحن بصدد البحث فيه.

ويشير ابنُ السرَّاج (ت 316هـ) إلى أنَّ المفعول المطلق ويعني به المصدر "هو المفعول في الحقيقةِ لسائرِ المخلوقين، فمعنى قولِك: قام زيْدٌ، وفعل زيدٌ قياماً سواءٌ، وإذا قلت: ضربت فإنّما معناه أحدثتُ ضربًا وفعلتُ ضربًا فهو المفعول الصحيح، ألا ترى أنَّ القائلَ يقولُ: منْ فعلَ هذا القيامَ ؟ فتقولُ: أنا فعلتُهُ. ومنْ ضربَ هذا الضربَ الشديدَ ؟ فتقولُ: أنا فعلتُهُ. تريدُ: أنا ضربْتُ هذا الضرب، وقولك ضربتُ هذا الضرب وقولك ضربت زيداً لا يصلحُ أنْ تُغيّرَهُ بأن تقول: فعلتُ زيداً لأنَّه ليس بمفعولٍ لك فإنَّما هو مفعولٌ لله تعالى"[46].

يذهب جمهور النحويين إلى أنّ المفعول المطلق يقسم على ثلاثة أنواع هي:[47] مؤكد لعامله، ومبيّن لنوعه، ومبيّن لعدده، وقسمه بعض المحدثين على: المؤكد لعامله، والمبيّن لنوعه، وهو على قسمين: (مبيّن لعدده، ومبيّن لنوعه)، النوع الثالث النائب عن فعله[48]، وسمي مطلقًا لصدق المفعول عليه، غير مقيّد بحرف أو غيره، بخلاف المفعولات الأخرى[49]، فهو المفعول الحقيقي؛ "لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلّها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده، نحو ضربتُ زيدًا ضربًا وقام زيدٌ قيامًا، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيدًا من قولك: ضربتُ زيدًا ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنّما هو مفعول الله سبحانه، وإنّما قيل له مفعول على المعنى، أن فعلك وقع به"[50].

أولًا: المفعول المطلق المؤكد لعامله:

يرى معظم النحاة أنّ المفعول المطلق في نحو: (قمتُ قيامًا) مؤكد لفعله[51]، ولكن في الحقيقة هو مؤكد لمصدر عامله سواء كان هذا العامل فعلًا أم وصفًا، وقيل إنّ "المراد بتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنّهم سموه تأكيدًا للفعل توسعًا، فقولك (ضربت) بمعنى أحدثت ضربًا، فلما ذكرت بعده (ضربًا) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضربًا فظهر أنّه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل"[52].

وقيل أيضًا إنّ المفعول المطلق المؤكد لعامله يؤتى به لتقوية العامل وتقرير معناه[53]؛ لأنّه "عوض عن تكرار الفعل مرتين، فقولك: ضربتُ ضربًا بمنزلة قولك: ضربتُ ضربتُ، ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد"[54].

يتضح مما تقدّم أنّ المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله يؤتى به لتوكيد الحدث الذي يتضمنه معنى عامله، وتقوية العامل وإثباته في النفس، ورفع المجاز والوهم عنه.

ومن ورود المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله في دعاء أمير المؤمنين (عليه السلام): "**الحمدُ للهِ الذي لا إلهَ إلّا هو الحيُّ القيوم الدائم، الملكُ الحقُّ المُبين، المدبّر بلا وزير، ولا خلْق من عبادهِ يستشير، الأولُ غيرُ موصوفٍ، الباقي بعد فناء الخلقِ العظيمُ الربوبيةِ، نور السماواتِ الأرضينَ وفاطرهما ومبتدعهما، خلقهُما بغيرِ عمدٍ ترونهما وفتقهما فتقًا، فقامتِ السماواتُ طائعاتٍ بأمره، واستقرتِ الأرضونَ بأوتادها فوقَ الماءِ**"[55].

أضاف الإمام (عليه السلام) قيدًا وهو المفعول المطلق (فتقًا)، وذُكر هذا المصدر المؤكد لمعنى عامله؛ لكي يثبت الحدث (فتقهما) على حقيقته، أي فتقًا خالصًا حقيقيًا بكلّ ما يحمله معنى الفتق، ولرفع احتمال المجاز عنه، وجاء هذا التقييد؛ لإضفاء لمحة جديدة عميقة على معنى النص يختل المضمون ويتصدّع المعنى من دونها، إذ كان (عليه السلام) يمكنه الاكتفاء بالفعل دون مصدره، إلّا أنّ هذا لا يعطي الغرض المطلوب إثباته في النص؛ إذ جاء المفعول المطلق المؤكد؛ كي يرفع التوهم عن أنّ هذا الفتق حقيقي لا مجازي، وإثبات الحدث على حقيقته؛ ذلك أنّ الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز ومجيء مصدره المؤكد أفاد الحقيقة نفسها، والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل وهو الظاهر منهما[56].فالله جلّ ثناؤه خلق السماوات والأرض في حالة (رتق) أي متصلة وملتصقة، ثم فتقهما، أي فصل بينهما، وظهرت السماوات السبع بعظمتها والأرضين السبع، وهذا الفصل والفتق بينهما أدى إلى ظهور السماوات وأفلاكها، والأرض وما يحوي سطحها وباطنها، وهذا كلّه يدل على قدرة الله تبارك تعالى[57]. ودعاؤه (عليه السلام) مقتبس من قول الله تعالى في كتابه الكريم: "أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ"[58].

ومن ورود المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله في دعائه (عليه السلام) صلاته على ابن عمه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلى خُزان علمه:**"اللهمَّ صلِّ على محمدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ الذينَ أمرتَ بطاعتهم، وأذهبتَ عنهُم الرجسَ وطهرتَهُم تطهيرًا"**[59].

ورد المفعول المطلق (تطهيرًا) المؤكد لمعنى عاملة لتقييد الحدث، وذُكر القيد لإثبات أنّ الحدث واقع حقيقة لا مجاز، فهو تطهير حقيقيٌّ لأهل البيت (عليهم السلام)، وفي هذا القيد دلالة على عصمة أهل بيت النبوة وهم عليّ وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام)، وتمييزهم عن سائر البشر، فالله جلّ وعلا قد طهرهم من كل دنس ورجس[60]، وهذا القيد فيه ردّ على من يقول بعدم عصمة أهل البيت (عليهم السلام).

ومنه أيضًا دعاؤه (عليه السلام): **"أحمدُهُ حمدًا أستزيدُهُ في نعمته، وأستجيرُ به من نقمته، وأتقربُ إليه بالتصديقِ لِنبيّه المصطفى لوحيه، المُتَخيَّرِ لِرسالتهِ، المُختصّ بشفاعتهِ، القائمِ بحقّهِ، محمدٍ صلى اللهُ عليهِ وآلهِ وعلى أصحابهِ، وعلى النبيينَ والمرسلينَ، والملائكةِ أجمعينَ، وسلّمَ تسليمًا"**[61].

ورد المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله في موضعين، هما: (حمدًا، وتسليمًا)، وفي كلا الموضعين قيّد معنى الفعل، فالمفعول الأول يؤكد معنى فعل الحمد ويبرزه ويعظمه في هذا السياق، (حمدًا)، مما يوضح أنّ الحمد لا يقتصر على مجرد ذكر اسمه، بل يشمل فعله والإتيان به، ودفع توهم المجاز، أي أنّ هذا الحمد حقيقي ليس مجرد كلمات، ولقلقة لسان بل هو حمدٌ محقق وواقع وأظهر قوة الحمد وكماله. أمّا المفعول المطلق الثاني جاء ليؤكد معنى التسليم، فقوله: "تَسْلِيماً: تأكيد للفعل بمنزلة تكريره. كأنه قيل: وينقادوا لحكمه انقياداً لا شبهة فيه، بظاهرهم وباطنهم"[62]، أي أنّ هذا هو التسليم الأعلى والأكمل، وليس هناك تسليم أفضل منه، أي يسلّموا للنبي (صلى الله عليه وآله) في قضائه وحكمه وأمره ونهيه إذعانًا منهم بالطاعة، وإقرارًا له بالنبوة تسليمًا،بصدور منشرحة، ونفوس مطمئنة، تسليمًا قلبيًا، وانقيادًا له بالظاهر والباطن، وفيه أيضًا توجيه للمسلمين إلى الاتباع المطلق للنبي والانقياد الكامل له، وكذلك فيه تأكيد على تعظيم مقام النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

ومن مجيء عامل المفعول المطلق اسم فاعل دعاؤه (عليه السلام) على الخوارج:"**فاجعلني ممن اشترى فيه منك نفسهُ، ثمَّ وفَى ببيعَكَ الذي بايعكَ عليه، غيرَ ناكثٍ ولا ناقضٍ عهدًا، ولا مُبدِّلٍ تبديلًا إلّا استنجازً لموعُودك، واستيجابًا لمَحَبَّتِكَ، وتقرُبًا بهِ إليكَ**"[63].

ورد المفعول المطلق (تبديلًا) المؤكد لمعنى عامله اسم الفاعل (مُبَدِّل)، فالمفعول المطلق ينتصب بفعلٍ، وبمصدرٍ، وباسم فاعل، وباسم مفعول[64]، فجاء لتأكيد الحدث وإثبات معناه على حقيقته، ولرفع توهم إرادة المجاز، فقد يُظنّ أنهم بدلوا شيئًا قليلًا ويسيرًا، فجاء المصدر ليرفع هذا التوهم ويدفعه ويبيّن أنّه (عليه السلام) لم يُبدّل البتة أي تبديل لا كثير ولا قليل، وطلبه(عليه السلام) من الله جلّ وعلا أن يجعله من الذين لم يغيّروا عهدهم مع الله تبارك وتعالى ولم يبدلوه ولم ينقضوه، واستمروا على عهدهم وميثاقهم، وثبتوا على طاعته في السرّاء والضرّاء، ومجيء المصدر بعد عامله المنفي بـ (ما) جعل النفي محيطًا بالفعل من جهتي المكان والزمان، مما عمق ثبات الإمام (عليه السلام)، ثبات لا تبديل فيه أبدًا.

ثانيًا: المفعول المطلق المبيّن لنوع عامله:

هو أكثر من سابقه ورودًا في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويُسمّى بالمختص أيضًا[65]، ويؤتى به ليُبيّن حدث العامل فضلاً عن توكيده، وبيان العامل هو الأهم[66]، وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "إنّما يجيءُ ذلكَ على أن تُبَيّنَ أيَّ فعلٍ فعلتَ؟"[67]، ويُذكر لفائدة زائدة على معنى الفعل،كقولك: ضربتُ العبدَ ضربًا شديدًا، وقمتُ قيامًا طويلًا، فقد أفاد وبيّن أنّ الضربَ شديد والقيام طويل[68]، فغرض التوكيد للمفعول المطلق لازمٌ له وإن كان هناك غرض آخر؛ إذ لا يمكن بيانه لنوع عامله دون توكيده لمعنى العامل[69].

وجاء المفعول المطلق المبيّن لنوع عامله على قسمين في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام):

1- المضاف: ومنه دعاؤه (عليه السلام): "**اللّهُمَّ إنّي أَسأَلُكَ سُؤالَ خاضِعٍ مُتَذَلِّلٍ خاشِعٍ، أَنْ تُسامِحَنِي وَتَرْحَمَنِي، وَتَجْعَلَنِي بِقِسْمِكَ راضِياً قانِعاً، وَفِي جَمِيعِ الأَحْوالِ مُتَواضِعاً. اللّهُمَّ وَأَسأَلُكَ سُؤالَ مَنِ اِشْتَدَّتْ فاقَتُهُ، وَأَنْزَلَ بِكَ عِنْدَ الشَّدائِدِ حاجَتَهُ، وَعَظُمَ فِيما عِنْدَكَ رَغْبَتُهُ**"[70].

ورد المفعول المطلق (سؤال) قيدًا في دعائه (عليه السلام) مرتين ؛ ليبيّن نوع السؤال بإضافة المصدر لما بعده، (سؤال خاضعٍ متذللٍ خاشعٍ)، أي سؤال عبدٍ ذليلٍ منكسرٍ صادر عن خضوع هذا العبد أمام ربّه وسيده ومولاه، فالإمام (عليه السلام) يطلب من موقع الانكسار والعبودية، لا من موقع المساواة، و(سؤال من اشتدت فاقته)، سؤال عبدٍ فاقته عظيمة، محتاج إلى رحمة ربّه، بلغ به الفقر والحاجة غايتهما، وتوجه إليك بالطلب والدعاء دون غيرك في وقت الشدائد يطلب منك قضاء حاجته ولا يرجو أحدًا سواك، كأنه يلقي بحاجته إليك إنزالًا. فالمفعول المطلق جاء لبيان نوع الفعل وتخصيصه بالإضافة، فضلًا عن توكيده؛ إذ لا يتحقق بيان نوع الفعل دون توكيده لمعنى عامله؛ لكن بيان النوع هو الأهم كما ذكرت سابقًا[71]، سؤال عبدٍ ذليل خاضع منقطع إلى ربّه، في ضيقٍ عظيم، تعلق بالله تعالى دون سواه؛ كي يبرز معاناة السائل والتأكيد على الحال والصفة التي كان عليها؛ مما يُهيئ للمتلقي التعاطف مع السائل.

ومنه دعاؤه (عليه السلام): "**فَبِعِزَّتِكَ يا سَيِّدِي وَمَوْلايَ أُقْسِمُ صادِقاً، لَئِنْ تَرَكْتَنِي نَاطِقاً لَأَضِجَّنَّ إِلَيْكَ بَيْنَ أَهْلِها ضَجِيجَ الآمِلِينَ، وَلَأَصْرُخَنَّ إِلَيْكَ صُراخَ المُسْتَصْرِخِينَ، وَلَأَبْكِيَنَّ عَلَيْكَ بُكاءَ الفاقِدِينَ...وَهُوَ يَضِجُّ إِلَيْكَ ضَجِيجَ مُؤَمِّلٍ لِرَحْمَتِكَ، وَيُنادِيكَ بِلِسانِ أَهْلِ تَوْحِيدِكَ، وَيَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِرُبُوبِيَّتِك**"[72].

ورد المفعول المطلق في نص الدعاء مقيّدًا في أربع مواضع؛ لبيان نوع العامل وإيضاحه، فضلًا عن توكيده، فقد دلّ القيد الأول (ضجيجَ الآملين) وبيّن نوع الفعل (أضُجَنّ) أي أرفع صوتي بالدعاء إليك وأفزعنّ وأصيحنّ صيحة المشتاقين وأشكو وأبتهل لعلك تسمع صوتي، ضجيج الذين يأملون ويرجون رحمة ربهم وغفرانه، فالعبارة تصوّر الموقف الشديد بين أهل النار والعذاب[73]، وهي عبارة مؤثرة عبّرت عن شدّة الرجاء والتوسل لله تعالى، وبيّنت أنّه ضجيجٌ وصراخ من أملٍ ورجاء وليس من يأسٍ وقنوط، ويبرز صدق الاضطرار.

ودلّ القيد الثاني (صُراخَ المُسْتَصْرِخِينَ) على بيان نوع الفعل (أصرُخنّ) والصراخ بالاستغاثة، والمُغيث هو الله تبارك وتعالى يُغيث عباده[74]، ومنه ورد في الدعاء "يا صريخ المستصرخين"[75]، وهو استعارة عن الدعاء والتضرع الشديد لله جلّ وعلا، والالتجاء الكامل إليه، والنداء المفعم بالحسرة والحاجة والانكسار؛ لطلب النجدة والغوث من الذي انقطعت به السبل، وبلغت به الشدائد غايتها، ولم يبقَ له ملجأٌ سوى الاستغاثة بربّه ومولاه، يدعوه ويستغيث به ويتوسل إليه من شدّ عجزه وحاجته، دعاء من بلغ به الضيق والألم مبلغًا عظيمًا، ليس له منقذٌ إلّا سواه، وهذا الجمع بين الاستغاثة والصراخ قد أعطى الدعاء بعدًا تصوريًا عبّر عن ذلّ الداعي وانكساره أمام عظمة خالقه.

ودلّ القيد الثالث (بُكاءَ الفاقِدِينَ) على بيان نوع الفعل (أبكيَنّ)، أي بكاء من فقد شخصًا عزيزًا عليه لا يُعوّض كالأب أو الأم أو أحد الأبناء[76]، وترد هذه العبارة للدلالة على الحزن العميق، فهو ليس بكاءً عاديًا، بل بكاء من فقد أعز ما يملك. وقد أُكد الفعل بثلاث مؤكدات، أذ جُمع بين نون التوكيد الثقيلة، واللام الواقعة في جواب القسم، والمفعول المطلق؛ لإعطاء العبارة قوة انفعالية وعاطفية معبرّة عن الحزن العميق والفقد العظيم الذي لا يمكن وصفه.

ومن ورود المفعول المطلق مبيّنًا لنوع عامله دعاؤه (عليه السلام): "**يا أسمعَ مدعوّ وخيرَ مرجوّ، وأحلمَ مغضٍ وأقربَ مُستغاثٍ، أدعوكَ مُستغيثًا بكَ استغاثةَ المتحيّر المُستَيئِس مِن إغاثةِ خَلقكَ**"[77].

جاء المفعول المطلق (استغاثة) مبيّنًا لنوع عامله اسم الفاعل (مُستغيثًا) بعد إضافته، ولو لم يضف لكان مؤكدًا لعامله فقط، فقد دلّ هذا القيد على نوع الاستغاثة، فهي استغاثة الإنسان الحائر المضطرب التائه الذي لا يعرف ما يفعل، والذي يئس من مساعدة الناس، وانقطع أمله من الخلق أجمعين، ولا يجد له ملجأٌ إلّا الله جلّ وعلا.

2- الموصوف: ومنه دعاؤه (عليه السلام) حينما كان يخرج للصحراء للاستسقاء وطلب الرحمة من الله تبارك وتعالى: "**أللَّهمَّ إنّا نسألكَ أنْ لا تَرُدَّنا خائبينَ، ولا تقلِبنا وَاجِمينَ، ولا تُخاطبنا بِذنوبنَا، ولا تُقايسنَا بأعمالنا، أللّهُمَّ انشُر علينا غيثكَ وبركتَكَ ورزقكَ ورحمتكَ؛ واسقنا سُقيًا نافعةً مُروِيةً مُعشِبةً، تُنبتُ بها ما قد فات، وتُحيي بها**

ما قد مات، نافعةَ الحَيا، كثيرةَ المُجتنى، تُروي بها القيعان، وتُسيل البُطنان، وتَستورق الأشجار، وتُرخِص الأسعار؛ إنّكَ على ما تشاءُ قدير"[78].

ورد القيد المفعول المطلق (سقيًا) مؤكدًا لفعله، ومبيّنًا لنوعه بعد وصفه بصفاتٍ عدّة بيّنت نوع الفعل (نافعة، مُروية، مُعشبة، تُنبت بها ما قد فات، تحيي بها ما قد مات، نافعةَ الحَيا، كثيرةَ المُجتنى، تُروي بها القيعان، وتُسيل البُطنان، وتَستورق الأشجار، وتُرخِص الأسعار)، وهذه الصفات بيّنت نوع الفعل العامل، ولو جاء المصدر مجردًا من الوصف؛ لما اتضحت الفائدة المرجوة، ولما تبيّن نوع الفعل.

ومنه دعاؤه (عليه السلام): "**أحمدُهُ على حُسنِ البَلَاءِ، وَفَضلِ العطاءِ، وَسَوابغِ النَعَمَاءِ، وعلى مَا يَدفَعُ من البَلَاءِ، حَمدًا يستَهِلُ لَهُ العِبَادُ، وَتَنمُو بِهِ البِلَادُ**"[79].

جاء القيد المفعول المطلق (حمدًا) مبيّن لنوع عامله (أحمدُهُ) بوصفه بجملتين فعليتين (يستَهِلُ لَهُ العِبَادُ، وَتَنمُو بِهِ البِلَادُ)، وهذا الوصف وضّحَ وبيّن نوع الحمد، حمدٌ وثناءٌ عظيمٌ يُفتتحُ به كلُّ أمر، فالخلقُ يستهلون أمورهم بحمدِ اللهِ، وقد ورد هذا المضمون في الحديث الشريف: "كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بحمدِ اللهِ والصلاةِ عليّ فهو أقطع أبتر، ممحوقُ من كلِّ بركةٍ"[80]. فهو حمدٌ عظيمٌ ليس مجرد حمد عابر، تنمو البلاد به، وتكثر الخيرات، وتزدهر بسببه العمران، ويعمّ الخير على العباد. وقد بيّن المفعول المطلق وأظهر عظمة الحمد، وبيّن آثار هذا الحمد وبركاته على العباد.

ومن ورود المفعول المطلق المبيّن لنوع عامله بالوصف محذوفًا، دعاؤه (عليه السلام): "**إنّكَ سميعُ الدعاءَ قريبٌ مجيبٌ لما تشاءُ. وصلّى اللهُ على سَيَدنَا محمدٍ وآلهِ وسَلَّمَ كثيرًا**"[81].

يجوز حذف المفعول المطلق إذا وجد في الكلام ما ينوب عنه[82]. وفي نص الدعاء ورد المفعول المطلق محذوفًا، ونابت عنه صفته وقامت مقامه، وتقدير الكلام: (وسلّمَ تسليمًا كثيرًا)، وحُذف المفعول المطلق اختصارًا؛ لعدم اللبس في الكلام، وفهم المقصود، فـ (كثيرًا) جاء وصفًا لمصدرٍ معلوم من السياق فاكتُفي به واستُغني عن المصدر. وقد ورد ذكر المفعول المطلق (تسليمًا) مبيّنًا لنوع عامله في أدعية كثيرة منها: "وصلى الله على محمد وآله أجمعين وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين"[83]. وعلى الرغم من حذف المفعول المطلق؛ إلّا أنه قيّد معموله الفعل (وسلّم)، وأكده، وبيّن معناه، أي الإكثار من السلام والتكريم على النبي المصطفى وآله الطيبين، وفيه تعظيم ودعاء لهم بالمقامات العالية.

3- المفعول المطلق المبيّن لعدد عامله:

ويُقصد بالعدد ما يدلّ على عدد المرات، سواء كان العدد معلومًا، أم غير معلوم، فمن الأول نحو قولنا: ضربتُ الكرةَ ضربتينِ، ومن الثاني قولنا: ضربتُ الكرةَ ضرباتٍ[84]، وأشار إليه سيبويه بقوله: "وقعَدْتُ قِعدةَ سوءٍ، وقعدت قعدتين، لمَّا عمِل في الحدثِ عملَ في المرَّةِ منه والمرَّتين "[85]. ويأتي المفعول المطلق المبيّن لنوع عامله لبيان فائدة زائدة على ما في عامله، إذ يُبيّن عدد مرات وقوع الحدث، فقولك: ضربتُ ضربةً وضربتين، دلّ المصدر على الكمية، فبذكره تعرف عدد الضربات، وذلك لم يكن مفهومًا من الفعل بدون ذكر مصدره المبيّن لعدده[86].

يتضح مما تقدّم أنّ المفعول المطلق المبيّن للعدد يؤتى به لتوكيد معنى عامله مع بيان عدده، إلّا أن الثاني أهم، ولا يتحقق الثاني دون الأول[87].وهذا النوع من المفعول المطلق أقل أنواع المفعول المطلق وروداً في أدعية الإمام عليّ (عليه السلام)، وجاء في الغالب مصدرًا دالًا علة المرّة الواحدة، وجاء في الغالب مضافًا أو موصوفًا.

ومن ورود المفعول المطلق المبيّن للعدد في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) دعاؤه في الاستكانة والتذلل أمام الله تعالى: "**وَلَا تَجعَلنِي يَا إلَهِي مِمَن يَعبُدُ الاسمَ دُونَ المَعنَى، وَالحِظنِي لَحظَةً مِن لَحَظَاتِكَ تُنَوّرُ بِهَا قَلبِي بِمَعرِفَتِكَ خَاصّة، ومَعرِفَةِ أَولِيَائِكَ إنَّكَ على كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٍ**"[88].

ورد المفعول المطلق (لحظة) مقيّدًا لعامله؛ إذ بيّن وأفاد عدد مرات حدوث الفعل ووقوعه، وأفاد أيضًا تقوية الحدث وتوكيده، ودفع عنه المجاز، وهذا التقييد قد أفاد معنى زائدًا على الفعل، كذلك دلّ الوصف للمفعول المطلق شبه الجملة (من لحظاتك)، والجملة الفعلية (تُنَوّرُ بِهَا قَلبِي) على تخصيص متبوعه بأن قصر اللحظة على لحظات الله تبارك وتعالى، فيطلب الإمام (عليه السلام) من الله جلّ وعلى أن ينظر إليه بعين الرحمة والرعاية والعناية، وأن يجعله محلًا للطفه، ويتفضل عليه بلمحة أو نفحةٍ من نفحات رحمته الإلهية تضيء قلبه بنور الهداية والمعرفة والقرب من خالقه، بعد أن أظلمه الجهل والغفلة، وتخرجه هذه النظرة الإلهية من الحيرة إلى الاطمئنان، ومن الظلمات إلى النور.

ومنه دعاؤه (عليه السلام) في حمد الله تعالى: "**والحَمدُ للهِ علَى نَعَمَائِهِ وَ أَيَادِيهِ، وَأَشهَدُ أن لَا إلَهَ إلّا اللهُ شَهَادةً، تُبَلّغُهُ وَتُرضيه، وَصَلَّى اللهُ علَى مُحَمَّدٍ صَلَاةً تُرِيحُهُ وتُحيطُهُ**"[89].

ورد المفعول المطلق المبيّن لعدد عامله قيدًا في موضعين: (شهادةً، وصلاةً)، إذ أفاد وبيّن عدد مرات حصول الفعل ووقوعه، وأفادا أيضًا تقوية الحدث وتوكيده، ودفع احتمال إرادة المجاز، وأضافَ زيادة في المعنى غير موجودة في الفعل وهي التحديد والاختصاص[90]، وجاء كلا المصدرين موصوفين بجملة فعلية (تُبلغه وترضيه، وتُرِيحُهُ وتُحيطُهُ)، وهذا الوصف قد حدد متبوعه وجعله أخصّ وأقلّ شيوعًا.

المبحث الثالث:

التقييد بالمفعول فيه

عرّفه جمهور النحويون بأنّه: "ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"[91]،وذكر ابن عقيل: "واحترز بقوله: (ضمن معنى في)، مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في) كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأً أو خبراً ... وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به من نحو: بنيت الدار، وشهدت يوم الجمل"[92]. وذكره سيبويه بقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك؛ لأنّها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها فانتصب؛ لأنّه موقوع فيها ومكون فيها وعمل فيها، ما قبلها .... وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها "[93]. وعُرِف بصورة أدق بأنّه: " ما ضمن معنى(في) باطراد من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه"[94]، ويرى ابن يعيش: "أنّ الظرف في عُرف

أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان و المكان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، ففي مرادة وإن لم تذكرها "[95].

فإذا صرح بـ(في)، فلا يمكن تسميته ظرفاً عند النحويين نحو: (نحن في زمن طيب)، و(سافرت في الساعة العاشرة)؛ لأنّ معنى التضمين عند النحاة أن يُقدر (في) في الكلام وإن لم يصح التصريح به أحياناً [96]. وذهب الدكتور فاضل السامرائي في تعريفه للمفعول فيه "الاسم الفضلة الدال على زمان وقوع الفعل أو مكانه، أو مقدار كلّ منهما أو عددهما"[97]، إذ لا بدَّ من ذكر أنّه فضلة، فنحو (سُوفِر يومُ الخميسِ) و(أُنطُلِقَ يومان) تضمّن معنى (في) إلّا أنّه نائب فاعل وليس ظرفًا[98]؛ لأنّه عمدة وليس فضلة.

والظرف هو تسمية أطلقها البصريون، فشبهوه بالوعاء، إذ "قيل للأزمنة والأمكنة: ظروف؛ لأنّ الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها"[99]، وأشار المبرد إلى ذلك بقوله: "اعلم أنّ الظروف متضمنة للأشياء فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى الفعل فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، ونصبه إذا انتصب على أنّه مفعول فيه، وذلك قولك: سرت يومَ الجمعة،وجلست خلفَ زيد، ودون عبد الله وقدّام أخيك. فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع، وسرت هذا الحين"[100].

والمفعول فيه يُعبِّر عن التقييد من حيث تعلقه بالإسناد، فيقيّده بتخصيص زمان الحدث أو مكانه، فبظرفيه له دور حاسم في تقييد الإسناد متى ما صرح به، والتقييد الذي أظهره كان من جهة تعبيره عن الظرفية الزمانية أو المكانية، ولولاه لكان الفعل مطلقاً منهما، ويكون كذلك متى ما لم يحتج لمكان وقوعه أو زمانه بالتحديد، فـ "الفعل قد يدل على محض تمام الحدث، أو عدم تمامه بصرف النظر عن إرادة الوقت الذي وقع فيه؛ فقد لا يحتاج في بناء الجملة إلى المفهوم الدلالي الزمني، وإنّما يحتاج إلى إثبات الحدث للموصوف"[101]، وكذا أحيانًا قد لا يحتاج إلى بيان مكان وقوع الفعل إذا فرض الواقع اللغوي عدم ذكره.

أولًا: التقييد بالمفعول فيه (ظرف الزمان):

من ورود المفعول فيه ظرف الزمان مقيّدًا للحدث في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) دعاؤه:"**إِلَهِي سَتَرتَ عَلَيَّ فِي الدُّنيا ذُنُوبًا وَلَم تُظهِرها فلا تفضَحنِي يَومَ أَلقاكَ عَلَى رُؤُوس العالَمِينَ، وَاستُرهَا عَايَّ هُنَاكَ يَا أَرحمَ الرَاحِمِين**"[102].

ورد المفعول فيه ظرف الزمان (يوم) مُقيّدًا للحدث، ولو لم يرد هذا الظرف في دعائه (عليه السلام) لكان موعد الحدث (فضح الذنوب) مطلقًا وغير محدد؛ لذا جاء ظرف الزمان ليقيّد الحدث بيوم القيامة (يوم ألقاك) دون بقية الأوقات الأخرى، يوم يقف للحساب بين يديّ الله تعالى للحساب أمام جميع الخلائق الذين يشهدون ذلك اليوم العظيم.

ومنه أيضًا دعاؤه (عليه السلام) في حمد الله تبارك وتعالى: "**وَالحَمدُ للهِ تَحمِيدًا لَا يُحصِيهِ غَيرُهُ، قَبلَ كُلِّ أَحَدٍ، وَمَعَ كُلِّ أَحَدٍ، وَبَعدَ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلّا باللهِ العَلِي العَظِيمِ تَمجِيدًا لَا يُحصِيهِ غَيرُهُ قَبلَ كُلِّ أَحَدٍ، وَمَعَ كُلِّ أَحَدٍ وَبَعدَ كُلِّ أَحَدٍ، وَسُبحَانَ اللهِ تَسبِيحًا لَا يُحصِيهِ غَيرُهُ قَبلَ كُلِّ أَحَدٍ، وَمَعَ كُلِّ أَحَدٍ وَبَعدَ كُلِّ أَحَدٍ**"[103]

وردت الظروف (قبل، وبعد، مع) وهي من الظروف الزمانية أو المكانية الملازمة للإضافة في أغلب استعمالاتها، وهي ظروف مبهمة، والمضاف إليه هو الذي يحدد دلالتها، فإن أضيفت لمكان، كانت ظروف مكان، نحو: (جئت قبل المغرب أو بعده، وسافرت مع الفجر) وإن أضيفت إلى زمان كانت ظروف زمان، نحو: (بيتي قبل بيتك أو بعده، و جلستُ معك قرب النهر)[104]. وجاءت هذه الظروف في الدعاء لتدلّ على الظرفية الزمانية، فأراد الإمام (عليه السلام) أنّ يبيّن أنّ حمده وتمجيده وتسبيحه لله تبارك وتعالى مقيّدًا بزمن، فهي سابقة لوجود الخلق في زمانها، ومرافقة لهم في وجودهم، وباقية بعد فناء كلّ أحد من الخلائق، وهذه الظروف الزمانية قد قيّدت حمد الإمام وتمجيده وتسبيحه لله جلّ وعلا لتكون شاملة للأزل والوجود والخلود، وإضافة الظروف الثلاثة إلى نكرة (أحد) يفيد العموم والشمول الكامل للخلق كلّهم. وقد ورد هذا المعنى في بعض خطبه (عليه السلام)[105].

ومنه دعاؤه (عليه السلام): "**إلَهِي انهمَرَت عَبَرَاتِي حِينَ ذَكَرتُ عَثَرَاتِي، وَمَا لَهَا لَا تَنهَمِرُ وَمَا أَدرِي إِلَى مَا يَكُون مَصِيرِي، وعَلَى مَاذا يَهجُمُ عِندَ البَلاغِ مَسِيرِي**"[106].

جاء ظرفي الزمان (حين، وعند) ليقيّدا الحدث، ولو لم يأتيا لكان الحث مطلقًا وغير محدد، لكّن الظرف (حين) قيّد زمن انهمار الدموع وسقوطها بغزارة بوقت تذكر الذنوب والزلات، أي أنّ البكاء كان نتيجة تذر الخطايا والذنوب واستحضارها، وهو تصوير في غاية الروعة لحالة التوبة والانكسار النفسي العميق أمام الله سبحانه وتعالى، وتصوير صفاء روح الإمام (عليه السلام) وتأمله الذاتي وإقراره وعجزه وتقصيره وفيض مشاعره بالبكاء؛ مما يعدّ مدخلًا للإنابة والتوبة والاستغفار.

أمّا الظرف (عند) فقيّد حدث الهجوم بـ (عند البلاغ)، فالإمام (عليه السلام) يسأل ما الذي سوف يحدث لي ويهجم عليّ عند وصولي إلى نهايتي من أهوال نتيجة أعمالي؟ وهو استفهام إنكاري عبّر عن القلق والخوف من المجهول، أرحمتك يا إلهي، أم عدلك، أم عقابك، فالإمام (عليه السلام)، عبّر عن التأمل في المصير المجهول عند انتهاء الحياة ومما سيواجه الإنسان من عقاب عند انكشاف الذنوب. وهنا نريد أن نشير إلى أنّ الإمام عليّ (عليه السلام) معصوم ولا يصدر عنه ذنب كبير ولا صغير، لا قبل الإمامة ولا بعدها، وهذا من أصول الاعتقاد بالعصمة، لكن ذِكر الإمام (عليه السلام) للذنوب والعثرات في الدعاء (ذكرت عثراتي) هو من باب التواضع وتعليم الناس ليتوجهوا بالدعاء إلى الله جلّ وعلا بخضوع وتذلل، ووضع (عليه السلام) نفسه – على الرغم من عصمته وعظمته– في موضع العبد المذنب الضعيف الذي أثقلته الخطايا والذنوب؛ ليُظهر للناس طريق الاستغفار والتوبة، فليس كلّ دعاء يُذكر فيه الذنب يُقصد به ذنب المعصوم، وهذا من أسمى أساليب تربية النفس.

ثانيًا: التقييد بالمفعول فيه (ظرف المكان):

ومنه دعاؤه (عليه السلام) في الثناء على الله تبارك وتعالى وتنزيهه عمّا لا يليق به: "**فأنتَ بادئُ الأبدِ، وقَادِمُ الأزلِ، ودَائمٌ القِدَمِ لَا تُوصفُ بِصِفاتٍ، ولَا تُنعتُ بوصف، ولا تُلحقُ بِالحواسَّ، ولَا تُضرَبُ فِيكَ الأمثالُ ولَا تُقاسُ بِقِيَاسٍ، ولَا تُحَدُّ بِحُدُودٍ، لَيسَ لَكَ مَكَانٌ يُعرَفُ، ولَا لَكَ مَوضِعٌ يُسأل، ولا فُوقَكَ مُنتهى، ولَا تَحتَكَ انتهاءُ،**

وَلَا خَلفكَ إدراكٌ، ولَا أَمَامَكَ مُصَادِفٌ، بَل أينَ تَوَجَّهَ الواجهون فأنتَ هُناكَ لَم تَزلْ، لَا تُحيطُ بِكَ الأشياءُ، بَل تُحيطُ بالأشياءِ محتوٍ، بهَا مُحتَجِبٌ عَن رُؤيةِ المخلوقينَ، وهُم عنكَ غيرُ محتجبينَ، تَرى ولا تُرى، وأنتَ في المَلاءِ الأَعلَى تَسمَعُ وَتَرَى، وتَعلمُ مَا يَخفَى، وَأَخفَى، فَتَبَارَكتَ وَتَعَاليتَ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا"[107].

في هذا النص من الدعاء ورد المفعول فيه ظرف المكان في أكثر من موضع مُقيّدًا للحدث المحذوف (فوقك، وتحتكَ، وخلفكَ، وأَمامكَ)، فقوله: (لا فوقك منتهى، ولا تحتك انتهاء)، تقدير العامل المحذوف(لا منتهى مستقر تحتك، ولا انتهاء واقع تحتك)، وحُذف للعلم به[108]، أي لا توجد جهة علو تصل إليها الموجودات فتكون نهاية لها بالنسبة إلى الله تعالى، فالله جلّ وعلا منزّه عن علو المكان، وأعظم من كلّ نهاية، فهو عالي الشأن[109]، وأعلى من كلّ عالٍ، ولا نهاية سفلية تحته، ولا جهة دونه يمكن تصورها فتنتهي إليها الموجودات، فنفت العبارة أن يكون لله جلّ وعلا جهة أو حدّ، أو يمكن الإحاطة به من تحت أو من فوق، بل سبحانه تنزّه عن كلّ الجهات والحدود، و(وَلَا خَلفكَ إدراكٌ، ولَا أَمَامَكَ مُصَادِفٌ)، وتقدير العامل المحذوف: (لا إدراكٌ حاصلٌ تحتكَ، ولا مُصادِف موجود أو مستقِر أمامك)، فالخلف هي الجهة التي وراء الشيء، والأمام الجهة التي تتقدمه، وهذه الفقرة من نصّ الدعاء تنزيه لله عزّ وجلّ عن الأمكنة والجهات والحدود، فهو لا يُدرك من الخلف؛ لأنّ إدراكه نقص، ولا يُواجه من أمامه؛ لأنّ ذلك يستلزم وجود مقابل، فهو الحيّ القيّوم الذي لا يُشابهه شيء من خلقة ولا يحدّه مكان أو زمان. وتقييد الأحداث بظروفها جاء ليُنزّه الله تعالى عن الجهات والحدّ والمكان، وعن الإدراك والمصادفة من كلّ الجهات، وإبراز عظمته تعالى فهو المحيط بكلّ شيء ولا يمكن أن يحيط به شيء. فالظروف من الزيادات المهمة في الكلام التي لابد منها ليكتمل معنى الكلام ويتضح ما كان مبهمًا منه عند السامع.

ومنه دعاؤه (عليه السلام):**"إلَهِي لَو طَبَّقَت ذُنُبِي بيَن السّمَاءِ والأَرضِ، وَخَرَقَتِ النُجومَ، وَبَلَغَتْ أَسفَلَ الثَّرى، مَا رَدَّنِي اليأسُ عَن تَوَقُّعِ غُفرَانِكَ، ولَا صَرَفَنِي القُنُوطُ عَن انتِظَارِ رِضوَانِكَ"**[110].

ورد المفعول فيه ظرف المكان (بَينَ، وأسفل) مقيّدًا للحدث الذي قبله (طبّقت)، ورفع عنه نيّة الإطلاق، وذلك بتعيين الجهة التي طبّقت فيها الذنوب، فتكلم الإمام (عليه السلام) بأسلوب الانكسار والتذلل أمام الله جلّ وعلا، فصوّر ذنوبه تصويرًا بالغًا في الكثرة، لو امتلأت بها المسافة الشاسعة بين السماء والأرض، فـ (بين) مكانية لإضافتها إلى المكان غالباً، وقد تضاف للزمان أحياناً[111]، وكأنّها غطّت الفضاء حتّى لم تبقَ مسافة فارغة وخالية منها، وبلغت هذه الذنوب أسفل الثرى وتخوم الأرض، أي وصلت إلى طبقات الأرض السحيقة وأقصى نقطة تحت الأرض، فقيّد الحدث من حيث الانتشار المكاني للذنوب، وبيّن أين حصل الفعل، ووسع دلالة هذا الحدث، إذ أضافه (عليه السلام) بعد مكاني واسع؛ ليبرر ويصوّر مدى افتقاره إلى عفو ربّه، ويبرز عظمة استغفاره ولجوئه إلى الله جلّ وعلا.

المبحث الرابع

التقييد بالمفعول له وبالمفعول معه

أولًا: التقييد بالمفعول له:

أشار إليه سيبويه بقوله:"هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنّه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقوع له، ولأنه تفسيرٌ لما قبله، لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَماًوذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا. فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في (دأبَ بِكارٍ) ما قبله، حين طَرح"[112]، ويسمّى أيضًا "المفعول لأجله والمفعول من أجله"[113]. وعرّفه ابن هشام بقوله: "وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل"[114]. ويكون إمّا عِلّة يُراد تحصيلها بإيقاع الحدث، نحو: (سجدتُ للهِ شكرًا)، فوقوع السجود أدى إلى تحقق الشكر لله تعالى، أو عِلّة سبب في وجود الحدث، نحو: (قعدتُ عن الحربِ جبنًا)، فالقعود عن الحرب وقع بسبب الجبن[115].

ذكر النحاة للمفعول له شروط، وقد أشار ابن مالك إلى أربعة منها في ألفيته:

يَنصبُ مفعولًا لهُ المصدرُ إنْ أبان تعليلاً كَجِد شكرًا ودِن

وهو بما يعملُ فيهِ مُتَّحِدٍ وقتًا وفاعلًا وإن شرطٌ فقِد [116]

وهي:

1- أن يكون مصدرًا، فلا يجوز: (جئتُ العشبَ والماءَ)؛ وإنّما وجب أن يكون مصدرًا؛ لأنّه علّة لوقوع الفعل، وداعٍ له، والداعي لا يكون إلّا حدثًا لا عينًا، وللمصادر معانٍ تحدث وتنقضي؛ لذلك فهي علّة بخلاف العين الثابتة[117].

2- وأن يكون علّة لوقوع الفعل؛ لأنّه يقع في جواب لِمَ فعلت؟ كما يقع الحال في جواب كيف فعلت؟[118] نحو: (جئتكَ رغبةً)، فـ (رغبةً) مفعول له؛ لأنّه علل سبب المجيء[119]، وهذان الشرطان ذكرهما سيبويه في تعريفه للمفعول له، فقوله: (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذر)، دلّ على مصدرية المفعول له، وإفادته العلة[120]. أمّا الشروط الأخرى فلم يشر إليها وإنّما ذكرها غيره من النحاة.

3- أن يكون المصدر قلبيًا، فلا يجوز: (جئتكَ قراءةٌ للعلمِ)؛ لأنّه فاقدٌ للقلبية[121]، ومن الفاقد للقلبية أيضًا قوله تبارك وتعالى: "لا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاق"[122]؛ لأنّ الإملاق مصدر حسّي، بعكس قوله تعالى: "وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ"[123]؛ لأنّ الخشية مصدر قلبي.

4- أن يتحد مع الفعل المُعلل في الزمن؛ لكونه علّة الفعل فلم يجز أن يخالفه في الزمان، فلا يجوز:(درستُ أمسِ رغبةً في النجاحِ اليوم)؛ لأنّه مخالف للمعلل في الزمان[124].

5- أن يتحد في الفاعل مع الفعل، فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعله المفعول له، نحو: (ضربتُهُ تأديبًا)، فكما أنّ الضرب لك، كذلك التأديب لك، إذ هو معنى داخل تحته، ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل؛ لخلا

الفعل من العلّة، وذلك لا يجوز لأنّ العاقل لا يفعل فعلًا إلّا لعلّة[125]، فلا يجوز: (جئتك محبتك إيَّاي)؛ لأنّ فعلك لا يتضمن فعل غيرك [126].

6- أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو: قصدتُكَ رجاءَ فضلكَ، وزرتكَ طمعًا في برّك، فالرجاء ليس من جنس (قصدتك)، والطمع ليس من جنس (زرتك)، ولا يمكن أن نقول: قصدتكَ للقصدِ، وزرتُكَ للزيارةِ؛ لأنّ المفعول له علّة للفعل، والشيء لا يكون علّة لنفسه، وإنّما يُتوصل به إلى غيره[127].

وذكر بعض النحاة عدم أهمية الشروط بعض التي وضعها النحاة، فذكر السيوطي: "وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة وشرط الأعلم والمتأخرون، مشاركته لفعله في الوقت والفاعل، نحو: ضربت ابني تأديباً ...ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، وجئت حذر زيد، ومنه (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً)[128]، ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق"[129].

ويرى الرضي عدم ضرورة تشاركهما في الفاعل فيقول: "بعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يقوي في ظني، وإنْ كان الأغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة: "فأعطاهُ النظرةَ اسْتِحْقاقاً للسُخْطَةِ، واسْتِتْماماً للبَلِيَّةِ"[130]، والمستحق للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى"[131].

ولا يشترط النحويون في المفعول له المصدر المؤول أن يكون قلبيًا، ولا مشاركًا للحدث في الزمن والفاعل.

أمّا نصب المفعول له فليس بواجب، حتى مع توفر الشروط التي ذكرها النحويون فيجوز فيه النصب، والجر بحرف الجر الدال على السببية، وفي جميع حالات جرّه لا يُعرب مفعولًا له[132]، فالنكرة الأكثر فيه النصب، وقد يُجرّ على قلة، نحو: (ضربتُهُ تأديبًا، ولتأدبٍ)، والمعرّف بال الأكثر فيه الجرّ، وقد يُنصب على قلّة، نحو:(جئتكَ الطمعَ في برّكَ، وللطمعِ في برّك)، وأمّا المعرّف بالإضافة فالنصب والجر فيه سيَّان، نحو: (فعلتُ ذلك مخافةَ الشّرَ، ولمخافةِ الشّرّ)[133]. أمّا ما ذكر علّة وفقد شرطًا من الشروط فقد وجب جره باللام أو ما يقوم مقامها، وامتنع النصب، ولم يجز تسميته مفعولًا له[134].

وقد قيّد أمير المؤمنين (عليه السلام) بالمفعول له بعض أدعية؛ لأنّ الغرض من المفعول له هو التعليل، فهو علَّة الإقدام على الفعل[135]، أي أنّ المفعول لأجله هو علّة إيجاد الفعل ونتيجة له يقصدها الفاعل لبيان الفائدة[136]. وهذا يفيد "التقرير والأبلغية، فإنّ النفوس أبعث على قبول الأحكام المعلّلة من غيرها"[137]، والتقييد بالمفعول لأجله يصلح لمقام الوعظ والإرشاد، ويردع المعاند، ويزيل الشكّ، ويقوي الحجة.

ومن مواضع التقييد بالمفعول له المنصوب في أدعية أمير المؤمنين دعاؤه (عليه السلام) في حمد الله تعالى: "**أحمَدُهُ استِتمَامًا لِنِعمَتِهِ، واستِسلَامًا لِعِزَّتِهِ، واستِعصَامًا من مَعصِيَتِهِ، وأستعينهُ فَاقةً إلى كِفَايَتِهِ، إنّهُ لا يَضِلُّ من هَدَاهُ. أحمَدُهُ شُكرًا لِأنعَامِهِ، وَأَستَعِينُهُ علَى وظَائِفِ حُقُوقِهِ، عَزِيزُ الجُندِ، عَظِيمُ المَجدِ**"[138].

ورد القيد المفعول له (استتمامًا، واستسلامًا، واستعصامًا، وفاقةً، وشكرًا) مبيّنًا سبب حمدِ الله جلّ وعلا، والدافع وراء هذا الحمد؛ فكان ذكره في النصّ قد أزال الغموض والإبهام عن سبب الحمد، إذ لو حذفنا المفعول له

من النص، لكان الحمد مطلقًا، وغير مقيّد بعلّة مخصوصة، ولم يعرف المتلقي سبب الحمد، والغرض منه والدافع من ورائه، ولأُبهم الكلام وصار غامضًا؛ لذا نجد المفعول له قد حقق دلالة واضحة و جلية تُنبّه المتلقين إلى أنّ عِلّة الحمد كانت طلبًا لبلوغ تمام النعمة، وهو حمد رجاء واستزادة، وقد ورد المفعول له معطوفًا في موضعين (استسلامًا، استعصامًا)، إذ لا مانع من العطف على المفعول له أو البدل منه[139]، ويُعرب حينئذ اسم معطوف منصوب، أو يُعرب مفعول له لفعل محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: (وأحمدهُ استِسلَامًا لِعِزَتِهِ، وأحمدهُ استِعصَامًا من مَعصِيَتِهِ)، إذ يجوز حذف عامل المفعول له؛ لوجود قرينة تدلّ عليه[140]. وأحمده لخضوعي التام وذلّي أمام سلطانه وعزته، وأحمده طلبًا للعصمة منه والتحصن والتمسك بطاعته؛ كي لا أقع في حبائل معصيته، وهذا الجمع بين (الاستسلام والاستعصام) قد أبرز كمال العبودية والانقطاع لله تبارك وتعالى، فالعبد المؤمن يخضع لعزة الله جلّ وعلا، وفي الوقت ذاته يعتصم به من معصيته، ونجد هذا التوازن بين خضوع العبد وتمسكه بربّه عبّر عن ذروة الخشية والإيمان. و(أستعينهُ فَاقةً) أي ألجأُ إليه وأطلب العون منه في حاجتي لشدة فقري وأسأله أن يكفيني حاجتي ويكفيني فقري ويدفع عنّي ما أهمني، و(أحمده شكرًا) لنعمه تعالى التي أنعم بها عليّ، وهو حمد اعتراف بالنعم وشكرها.

جسّد هذا التقييد بالمفعول له في نصّ الدعاء أركان العبودية، وبيّن عِلّة وقوع الفعل (أحمده)؛ إذ كان وروده توضيحًا وبيانًا للمعنى، وولد عند السامعين صورة حيّة لعبد ذليل معترف خاضع محتاج إلى رحمة ربّه، ولا يملك من أمره شيئًا.

ومنه دعاؤه (عليه السلام):"**إلَهِي إن عَدَانِي الإجتِهَادُ فِي اِبتِغَاء مَنفَعَتِي فَلَم يَعْدُنِي بِرُّكَ بِي فِيمَا فِيهِ مَصلَحَتِي، إلهي إن قَسَطتُ فِي الحُكمِ عَلَى نَفسِي بِمَا فِيهِ حَسرَتُهَا فَقَد أقسَطتُ الآنَ بِتَعرِيفِي إيّاها مِن رَحمَتِك اِشفَاقَ رَأفَتِكَ**"[141].

ورد المفعول له (إشفاق) مقيّدًا لعامله في النصّ، وبيّن سبب وعِلّة وقوع الفعل (أقسطت)، أي سبب وعِلّة العدل والإنصاف إذ كان لأجل إشفاق رأفت الله تعالى، وأفاد هذا التقييد بيان وقوع العدل الذي فعله (أقسطت)، وكان بعد أن رأى الرحمة الإلهية تنبع من الأثر الإلهي في قلبه من اشفاقٍ رأفت ربّه، لا من مجرد مصلحة أخرى.

ومنه دعاؤه (عليه السلام): "**إلَهِي مَا عَبدتُكَ خَوفًا مِن عِقَابِكَ وَلَا طَمَعًا فِي ثَوَابِكَ، وَلَكِن وَجَدتُكَ أهلًا للعِبَادةِ فَعَبَدتُكَ**"[142].

ورد القيد المفعول له (خوفًا) مبيّنًا عِلّة وقوع الفعل (عبدتك) وسبب حصوله، فبذكره تتم الفائدة، وهي العبادة الخالصة لوجه الله تبارك وتعالى، ليس لمجرد الخوف من عذاب الله تعالى وناره، ولا طمعًا في الجنان؛ بل لأنّ الإمام (عليه السلام) قد وجد الله جلّ وعلا أهلًا للعبادة فعبده، ونفى أن تكون عبادته صدرت لأجل غايات دنيوية، وهذه أرقى مراتب العبادة؛ لأنّها صادرة عن معرفة ومحبة وإجلال وشكر، لا عن خوف أو رهبة أو رغبة، وهذه عبادة الأحرار. وقد أشار الإمام (عليه السلام) إلى هذا المضمون بقوله: "إنّ قومًا عبدوا الله رغبة فتلك عبادة التجار، وإنّ قوما عبدوا الله رهبة فتلك عبادة العبيد، وإنّ قوما عبدوا الله شكرا فتلك عبادة الأحرار"[143].

ومنه دعاؤه (عليه السلام) في طلب العفو: "**فَهَل أَنتَ يَا مَولَايَ رَاحِمٌ مَن دَعَاكَ؟ فاجتَهَدَ فِي الدُعَاءِ؟ أَم أَنتَ غَافِرٌ لِمَن بَكَى لَكَ، فَأُسرَعَ فِي البُكاء، أَم أَنتَ مُتَجَاوِزٌ عَمَّن عَفَّرَ لَكَ وَجهَهَ تَذَلُلًا، أَم أَنتَ مُغنٍ من شَكَا إِلَيكَ فَقرَهُ تَوَكُلًا**"[144].

ورد القيد المفعول له (تَذَلُلًا) مُبيّنًا سبب وقوع فعله الماضي (عَفَرَ) من فاعله الضمير المستتر جوازًا (هو)، وبيّن سبب تعفير الوجه في التراب وتمريغه كان لأجل التذلل والخضوع والتواضع لله جلّ وعلا، وتعفير الوجه في التراب من أعظم مراتب الخضوع والتذلل. وجاء القيد الثاني المفعول له (توكُّلًا) مُبيّنًا عِلّة الحدث (شكا) ونيّة فاعله الضمير المستتر(هو) ودافعه للقيام بالفعل وبيّن سبب الشكوى كان عن توكّل واعتماد على غنى الله عزّ وجلّ، لا من باب الاعتراض والجزع واليأس. وفي كلا المثالين قيّد الفعل وبيّن غرضه وعِلّته، وقيّد الإمام (عليه السلام) دعاؤه بالمفعول له؛ لأنّه أراد أن يُقدِّم نفسه بين يديّ ربّه بأقصى مظاهر التوكل والتذلل والخضوع، رجاء مغفرته وإحسانه وغناه. ولو يرد المفعولان له في النصّ، لكان التعفير والشكوى مطلقين، وغير مقيّدين بعلّة مخصوصة، ولم يعرف المتلقي سبب التعفير والشكوى، والغرض منهما والدافع من ورائهما، ولأُبهم الكلام وصار غامضًا على المتلقي.

ومن ورد المفعول له مجرورًا بحر التعليل اللام، دعاؤه (عليه السلام): "**أَنتَ إِلَهِي، المَالِكُ الّذي مَلَكتَ المُلُوكَ فَتَوَاضَعَ لِهَيبَتِكَ الأعِزَاءُ، وَدانَت لَكَ بِالطَاعَةِ الأَولِيَاءُ**"[145].

إذ ورد المفعول له (لِهيبتِكَ) مجرورًا بحرف التعليل (اللام) وبيّن عِلّة وقوع الفعل (تواضع) من فاعله (الأعزاء)، وهي عِلّة حملت على قيام الفاعل بالفعل، وقد حققت دلالة واضحة نبّهت المتلقين بأنّ سبب التواضع كان بسبب هيبة الله جلّ جلاله، وذُكر مع الفعل من أجل إفادة تلبس الفعل به من جهة وقوعه لأجله[146].

ومن ورود المفعول له محذوف العامل دعاؤه (عليه السلام): "**أَنتَ الذِي وَصَفتَ نَفسَكَ بِالرَّحمَةِ، وَأَنتَ الذِي سَمَّيتَ نَفسَكَ بِالعَفوِ، فَارحَمنِي وَاعفُ عَنِي، فَقَد تَرَى يَا سَيّدي فَيضَ دُمُوعِي، وَوَجِيبَ قَلبِي، وَانتِفَاضِ جَوَارِحِي، كُلُّ ذَلكَ حَياءً مِنّكَ بِسُوءِ عَمَلِي، وَخَجَلًا مِنكَ لِكَثرةِ ذِنُوبِي**"[147].

ورد المفعول له (حَيَاءً، وخَجَلًا) مقيّدان لعاملهما المحذوف، ومبيّنان عِلّة وقوعه من فاعله، إذ يجوز حذف عامل المفعول له؛ لوجود قرينة تدلّ عليه[148]، ويُقدّر العامل المحذوف بفعلٍ يناسب المعنى عادةً، ويدلّ على حدوث ما وقع لأجله الخجل والحياء، والتقدير (كلّ ذلك فعلته حياءً منك... وخجلًا منك)، فبيّن المفعول له عِلّة وقوع الحدث (فعلته) الذي يدلّ عليه الكلام السابق(فيض دموعي، ووجيب قلبي، وانتفاض جوارحي)، فالبكاء بدموعٍ منهمرة، واضطراب القلب وسرعة النبض، وانتفاض الجوارح، كلّ هذه الأعمال فعلتها حياءً وخجلًا منك، وهذا عن حالة الانكسار والتذلل والخشوع والاعتراف بالذنب، واستحضار الرحمة الإلهية التي جعلت العبد يقف خجلًا مستحيًا من كثرة ذنوبه التي اقترفها.

مما تقدمّ يتبيّن أنّ المفعول له بكلّ حالاته يأتي ليُبيّن عِلّة وقوع الفعل والدافع الذي جعل الفاعل يقوم بالفعل، وبيانه وتوضيحه للمتلقي؛ ليتمكن من معرفة عِلّة وقوعه.

ثانيًا: التقييد بالمفعول معه:

عرّف النحاة المفعول معه بأنّه "اسم فضلة تالٍ الواو، بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل، أو اسم فيه معناه وحروفه"[149]. وذكره سيبويه في كتابه بقوله: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه... وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"[150].

من التعريف السابق يتبيّن أنّ المفعول معه يجب أن تتوافر فيه ثلاثة شروط، هي:

1- أن يكون اسماً فضلة، نحو (أسيرُ والنيلَ)، وخرج بالاسم نحو: (لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن)؛ لأنّ جاء بعد الواو فعل[151]، ونحو: (سرتُ والشمسُ طالعةٌ)؛ جاء بعد الواو جملة إسمية[152]، وخرج بالفضلة: (اشتركَ زيدٌ وعمرو)؛ لأنّ الواقع بعد الواو عمدة وليس فضلة، فالفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله أكثر من واحد، فلا بدّ أن يتعدد ولو بطريق العطف[153].

2- أن يقع في جملة فيها فعلٌ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: (سرتُ والطريق)، في هذه الجملة وقع بعد فعل، ونحو: (أنا سائرٌ والطريق، وأعجبني سيرُكَ والطريق)، هنا وقع بعد ما فيه معنى الفعل وحروفه، والمقصود بـ (ما فيه معنى الفعل وحروفه) المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة، واستثنوا الصفة المشبهة واسم التفضيل[154]. ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ هذا الشرط فيه نظر، فقد يرد المفعول معه مع غير الفعل ومع غير ما دلّ على معناه، نحو: (ما لكَ وخالدًا؟، وكيف أنتَ والنحوَ؟، وما أنتَ ومحمدًا)[155]. ويبدو أنّ الأمثلة السابقة مقدرة بفعل أو ما فيه معنى الفعل، نحو:(ما لكَ وملابستكَ خالدًا، كيف كنتَ والنحو، ما تصنعُ ومحمدًا... إلخ)[156].

3- أن يقع بعد الواو الدالة على المصاحبة، وهي الواو الدالة على التنصيص في المعيّة[157]، وتكون بمعنى (مع) وتفيد تلبس ما قبلها بما بعدها فقولنا:(سرتُ والنيلَ) يعني: سرتُ مقترناً وملابساً له. فالمفعول معه في الأصل اسم فضلة يتلو واو المصاحبة[158]. والمقصود بالتنصيص على المعيّة أو المصاحبة عند النحاة، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في زمن واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا فيه، نحو قولنا: (جاء محمدٌ وعليًا)، فـ (عليًا) منصوب على المعية، لاشتراكه مع (محمد) في الزمن، أي جاءا في وقت واحد، أمّا العطف بالواو فيقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن مع ما قبل الواو بالزمن أم لم يقترن، نحو قولنا: (جاءَ محمدٌ وعليٌّ)، برفع عليّ على العطف، والمعيّة مفقودة، فإن أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإن لم ترد ذلك عطفت[159].

الحالات الإعرابية للاسم الواقع بعد الواو:

ذكر النحاة في إعراب الاسم الواقع بعد الواو ست حالات، هي:

1- وجوب النصب على المعيّة ولا يجوز فيه العطف، نحو: (سرتُ والنهر)؛ إذ لا يمكن مشاركة ما بعد الواو لما قبلها في الحكم[160].

2- وجوب العطف ولا يجوز فيه النصب على المعيّة([161])،نحو: (اشتركَ زيدٌ وعمرو في السباق)؛ لأنّ ما بعد الواو عمدة وليس فضلة، و(جاء زيدٌ وخالدٌ بعده)؛ إذ لم تتحقق المصاحبة، و(كلُّ رجلٍ وعملهُ)؛ لأنّه لم يسبق بجملة[162].

3- جواز الأمرين مع رجحان النصب على المعيّة، نحو: (ذهبتُ وزيدًا)؛ لأنّ العطف على ضمير الرفع المتصل لا يقوي إلّا من الفصل[163].

4- جواز الأمرين مع رجحان العطف، نحو:(جئتُ أنا وزيد، وذهبَ زيدٌ وعمرو)، برفع ما بعد الواو على العطف؛ لأنّه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز النصب على المعيّة[164].

5- جواز العطف والمفعول معه على السواء، نحو: (رأسكَ والحائط)، وذلك يقاس في كل متعاطفين على أن يضمر فعل، فالمعية في ذلك والعطف سيان والفرق بينهما من جهة المعنى إن المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله ذلك التقديم والتأخير[165].

6- امتناع الأمرين، ومنه قول الشاعر:

إذا مَا الغَانيات برزنَ يوماً وَزَجَّجْنَ الحِوَاجِبَ والعُيُونَا[166]

إذ امتنع العطف؛ لأنّ العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج، كما أنّه لا فائدة من ذكر مصاحبة العيون للحواجب؛ لأنّها مصاحبة لها دومًا، فأمّا أن يؤول الفعل الأول بفعل مناسب، نحو: (زيّنّ الحواجب والعيونا)، أو يُقدّر فعل محذوف، نحو: (زجَجنَ الحواجبَ وكحلنَ العيونا) [167]، وهذا من باب عطف جملة على جملة في التقديرين كليهما.

دلالة التقييد بالمفعول معه:

التقييد بالمفعول معهيفيد معنى المصاحبة لذا قيل في حده هو الاسم "المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)"[168].والعِلّة من ذكر المفعول معه عند البلاغيين، هو إفادة تلبس الفعل بالمفعول من جهة وقوعه معه، أي أنّه يدلّ على المعية والمصاحبة[169]. فالعامل يصبح في حالة تقييد عند ذكر المفعول معه، وفي حالة إطلاق إذا لم يذكر معه[170]. فالمعية هي المصاحبة سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا، والعطف هو الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أم لم يتصاحبا، فإذا أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإذا لم ترد التنصيص عليها عطفت[171].

ومن مواضع التقييد بالمفعول معه في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) دعاؤه:"**جَعَلَنَا اللهُ وإِيَّاكم عَامِلِينَ بِكِتَابِه، مُتَبِعِينَ لِأَولِيَائِه، حَتَّى يُحِلَّنَا وَإِيَّاكُم دَارَ المُقَامَةِ مِن فَضلِهِ، إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**"[172].

عبّر المفعول معه (إيَّاكم) الوارد في النص عن معنى التقييد إذا أفاد معنى المصاحبة، فالمفعول معه يعمل على تقييد المعنى من خلال تحديده الدلالة المستقرة في الذهن وجعلها مخصّصة، فقيّد المعنى من خلال التحديد الذي ساعد على إعطاء معنى المصاحبة وأبعد اللبس الذي قد يتبادر إلى ذهن متلقي النصّ من أنّ الحدثين (جعل، يُحِلّ) مختصان بالمتكلم فقط، فجاء ذكر المفعول معه (إيّاكم)؛ليحدد المشمولين بالحدثين، وهم الإمام (عليه السلام) وأصحابه، صانعاً به قيداً اقتصر عليهم دون غيرهم. فدعاء الإمام (عليه السلام) لله تعالى

ليس له فقط، بل كان مختصًا به وبأصحابه ليجعلهم الله تعالى ممن يعملون بكتابه، ويتبعون أوليائه، حتّى يُحلّهم، وينزلهم ويسكنهم دار المقامة، وهي جنّة المأوى؛ لأنّها دار الإقامة الأبدية، وهذا المعنى الوارد لا يُتصوّر منفصلًا بل مرتبطًا بالمشاركة والمعيّة والغاية في حالة واحدة فاتجهت الدلالة نحو تقييد المعنى وتخصيصه بالمصاحبة، وابتعدت عن الدلالة العامة التي لا تؤدي معنى التقييد بالمفعول معه من تضييق إطلاق المعنى. وخلاصة القول فإنّ المفعول معه في نصّ الدعاء قيّد المعنى، إذ قام بتضمين المشاركة الجماعية في الدعاء والطلب من الله تعالى، فجعل الرجاء يشمل المتكلم، والمخاطب معًا، لا على سبيل العطف، بل على سبيل المعيّة في الفعل والنتيجة معًا.

ومن أدعيته (عليه السلام) التي وردت بالمعنى نفسه مقيّدة بالمفعول معه: "**جعلنَا اللهُ وإيّاكم ممن سَمِع الوعظَ فقبِل، ودُعيَ إلى العملِ فَعَمِل**"[173]، ودعاؤه: "**أعانَنَا اللهُ وإياكم على ما يرضاه، والسلامُ عليكم ورحمةِ الله وبركاته**"[174]، ودعاؤه: "**استعملنا اللهُ وإياكم بطاعته وطاعة رسوله، وعفا عنّا وعنكم بفضلِ رحمته**"[175]، ودعاؤه: "**جعلنا اللهُ وإيَّاكم من التائبين العابدين**"[176]، ودعاؤه: "**جعلنا اللهُ وإيَّاكم ممن سعى بقلبه إلى منازل الأبرار برحمته**"[177].

ومنه دعاؤه (عليه السلام): "أَللّهمّ إِنّي أَسأَلُكَ بِكُلِّ اسمٍ هوَ لَكَ تُحِبُّ أن تُدعى به، وَبِكُلِّ دعوةٍ دَعَاكَ بِهَا أَحَدٌ مِن خَلقِكَ مِنَ الأَولينَ وَالآخرينَ فاستَجَبتَ لَهُ بِهَا أن تَغفِرَ لِي ذُنوبي كُلُّها، قديمَها وحديثَها"[178].

يجوز في (حديثَها) النصب على المعيّة، أي مصاحبته لما قبل الواو في الحكم والزمن، أي (ذنوبي قديمها مع حديثها)، ويجوز العطف بالواو فيقتضي التشريك في الحكم، سواء اشترك مع ما قبل الواو بالزمن أم لم يشترك، فإذا أردت المصاحبة والمعيّة نصبت، وإذا لم تُرد ذلك عطفت[179]، وأفاد ذكر المفعول معه في النص تقييد العامل، وهذا القيد واضح؛ إذا أفاد ذكره تلبس الفعل بالمفعول من جهة وقوعه معه ودلالته على المعيّة والمصاحبة[180].

الخاتمة:

بعد أن أتمّ البحث صفحته الأخيرة بعون الله جلّ وعلا وتوفيقه، توصل إلى بعض النتائج:

1- امتازت أدعية الإمام علي (عليه السلام) باستخدام كثيرٍ من الأساليب والظواهر البلاغية، وطريقة خاصة في صنع الجمل والعبارات؛ لإيضاح الموقف الذي يقال فيه الدعاء.

2- أسهم التقييد بالمفعولات في فهمٍ أعمق للغة الإمام عليّ (عليه السلام) وأسلوبه الدعائي الذي يمزج بين الفصاحة والخشوع والتوجيه المعنوي العميق.

3- ورود التقييد في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) جعلها عالية المضامين، عميقة المعاني والأفكار، فيها أروع أنواع الابتهال والتضرع والتقرب والتقديس لله تعالى، والارتباط الوثيق بمقام الربوبية.

4- يُعدّ التقييد من الظواهر اللغوية الواسعة، فهو لا يختصّ بالمفعولات فقط، بل يشمل التوابع، والنواسخ، والحال، والتمييز، والشرط، وحروف الجر... إلخ، ولهذا أرى أن من الممكن أن تُكتب بحوثًا كثيرة في هذه المجال، مما يعني بثّ الروح في مثل هذه الدراسات.

5- كشف البحث أن المفعول به كان أكثر المفعولات ورودًا في أدعية الإمام عليّ (عليه السلام)، يليه المفعول المطلق، فالمفعول فيه، والمفعول له، وأخيرًا المفعول معه.

6- بيّن البحث أثر ذكر المفعول به وأهميته في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) لا تقل عن أهمية ذكر الفاعل؛ إذ يقيّد الإسناد، فقد لا يكتمل معنى الجملة إلّا بذكره، فيحد من الإسناد ويقيّد إطلاقه.

7- أوضح البحث أنّ التوكيد صفة ملازمة للمفعول المطلق بأنواعه كلّها في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام)، بالإضافة إلى بيان نوعه، وبيان عدد مرات حصوله.

8- أظهر البحث أنّ المفعول فيه عبّر عن التقييد في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) من حيث تعلقه بالإسناد، فيقيّده بتخصيص زمان الحدث أو مكانه، فبظرفيه يكون له دور حاسم في تقييد الإسناد متى ما صرّح به، والتقييد الذي أظهره كان من جهة تعبيره عن الظرفية الزمانية أو المكانية، ولولاه لكان الفعل مطلقاً منهما.

9- أشار البحث إلى أنّ المفعول له بكلّ حالاته في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) جاء؛ ليُبيّن عِلّة وقوع الفعل و الدافع الذي جعل الفاعل يقوم بالفعل، وبيانه وتوضيحه للمتلقي؛ ليتمكن من معرفة عِلّة وقوعه، وبيّن البحث أنّ التقييد بالمفعول لأجله يصلح لمقام الوعظ والإرشاد، ويردع المعاند، ويزيل الشكّ، ويقوي الحجة.

10- بيّن البحث أنّ التقييد بالمفعول معه في أدعية أمير المؤمنين (عليه السلام) قد أفاد معنى المصاحبة، والعِلّة من ذكر المفعول معه في الدعاء؛ هو إفادة تلبس الفعل بالمفعول من جهة وقوعه معه.

11- أوضح البحث أنّ التقييد بالمفعول معه في معظم أدعية الإمام (عليه السلام)؛ كان لغرض تضمين المشاركة الجماعية في الدعاء والطلب من الله تعالى، فجعل الرجاء يشمل المتكلم، (الإمام عليه السلام) والمخاطب معًا، (أصحابه)، لا على سبيل العطف، بل على سبيل المعيّة في الفعل والنتيجة معًا.

الهوامش:

(1) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط4، 1990م: 2/ 529.

(2) ميزان الحكمة – محمد الريشهري:3 / 2358

(3) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م: 313- 314.

(4) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م: 301.

(5) موسوعة النحو والصرف والإعراب، د. أميل يعقوب انتشارات استقلال إيران، طهران، ط5، 1384هـ:

(6) شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، مطبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان،د.ت: 70/2.

(7) أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد: د. مصطفى الزلمي، العراق،ط1، 2014م:367.

(8) أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد: 368.

(9) جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي، مؤسسة الصادق، طهران، (د.ت): 142.

(10) ينظر: جواهر البلاغة: 141.

(11) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م: 98.أ

(12) شرح الكافية للرضي: 127/1، وينظر: المفصل: 34، وشرح جمل الزجاجي: 161/1، والتعريفات: 124، والفوائد الضيائية: 33/1، وشرح الحدود النحوية للفاكهي: 97.

(13) شرح قطر الندى: 201، وينظر: أسرار العربية:93، الأمالي النحوية لابن الحاجب: 42/2-43.

(14) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 70.

(15) ينظر: الإنصاف: 78/1-81 (المسالة 11)

(16) ينظر: شرح الكافية للرضي: 128/1، وهمع الهوامع: 7/3، و شرح التصريح: 309/1.

(17) المقرب: 125.

(18) ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، دط، 2033م: 135.

(19)الإيضاح: 102/1

(20) ينظر: بناء الجملة العربية: 140.

(21) مفاتيح الجنان، الشيخ عباس القمي: 89.

(22) ينظر: شرح دعاء كميل، للسيّد عبد الأعلى السبزواري: 15.

(23) سورة النساء: 32.

(24) مفاتيح الجنان: 86.

(25) المصدر نفسه: 90

(26) شرح دعاء كميل، السيّد عبد الأعلى السبزواري: 155.

(27) مفاتيح الجنان: 93

(28) ينظر: معاني النحو: 124/3.

(29) شرح أدعية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، باقر شريف القرشي، تح: مهدي باقر القرشي، دار المعروف، النجف الأشرف، ط4، 2011م: 134.

(30) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 93.

(31) ينظر: المفصل:13، و شرح المفصل، ابن يعيش: 93/2، و معاني النحو:2 /81.

(32) دلائل الإعجاز، عبد القهر الجرجاني تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م: 146.

(33) مفاتيح الجنان: 90

(34) الكتاب: 1 / 34.

(35) ينظر: الخصائص: 2 / 360

(36) الخصائص: 1 / 195 .

(37) سورة البقرة: 186.

(38)شرح ابن عقيل: 2 / 69، وينظر: شرح الأشموني: 466/1، وشرح التصريح: 490/1، وشرح الحدود النحوية: 105

(39) ينظر: شرح قطر الندى: 224، وينظر: الجامع الصغير لابن هشام: 106، وشرح الأشموني: 2/ 311.

(40) النحو الوافي: 2 / 21.

(41) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 1/ 110.

(42) ينظر: معاني النحو: 133/2.

(43) ينظر: من أسرار اللغة: 310.

(44) التلخيص: 108، والإيضاح: 1 / 88

(45) الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح. عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، دت:1 /34 – 35.

(46) الأصول في النحو، ابن السرَّاج، تح:عبد الحسين الفتلي، مطبعة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م:1/159– 160.

(47) ينظر:الأصول في النحو: 160/1،و اللمع في العربية: 48/1، وشرح الأشموني: 1/ 466، و المقتصد في شرح الإيضاح: 581/1–583، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، 378/1، ومعاني النحو، فاضل السامرائي: 2/ 150.

(48) ينظر: معاني النحو: 2/ 153

(49) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 296/1، وشرح الأشموني: 2/ 110.

(50) شرح المفصل: 1/ 110.

(51) ينظر: اللمع في العربية: 48/1، و توضيح المقاصد: 645/2، وأوضح المسالك: 181/2،

(52) شرح الرضي على الكافية: 1/ 298.

(53) ينظر: شرح الكافية الشافية: 657/2، و شرح الأشموني: 472/1

(54) البرهان في علوم القرآن: 2/ 392.

(55) شرح أدعية أمير المؤمنين: 42.

(56) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/ 43

(57) تفسير الميزان: السيد الطباطبائي – 14/ 277.

(58) سورة الأنبياء: 30.

(59) شرح أدعية أمير المؤمنين: 38.

(60) تفسير الميزان – السيد الطباطبائي: 16 /311.

(61) شرح أدعية أمير المؤمنين: 29

(62) الكشاف، للزمخشري: 2/ 102.

(63) شرح أدعية أمير المؤمنين: 271.

(64) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: 1/ 1353.

(65) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 110/1، وينظر: المقرب: 162، ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: 1/ 1355، وينظر: النحو الوافي، عباس حسن:2/ 209.

(66) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن:2/ 207.

(67) الكتاب: 1/ 299.

(68) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 111/1.

(69) ينظر: النحو الوافي: 2/ 208.

(70) مفاتيح الجنان: 89.

(71) ينظر: النحو الوافي: 2/ 209.

(72) مفاتيح الجنان:92.

(73) ينظر: شرح دعاء كميل: 187.

(74) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(75) بحار الأنوار، العلامة المجلسي: 92 / 171، والمصباح، للكفعمي: 336.

(76) ينظر: شرح دعاء كميل: 188.

(77) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، الشيخ المحمودي: 6/ 123.

(78) شرح أدعية أمير المؤمنين: 191.

(79) الصحيفة العلوية: 47.

(80) التبليغ في الكتاب والسنة، محمد الريشهري، قم، دار الحديث، ط2، 1385: 158.

(81) نهج السعادة: 6/ 15.

(82) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 1/ 112، وشرح التسهيل: 2/ 193، والنحو الوافي: 2/ 213.

(83) بحار الأنوار، العلامة المجلسي: 92/ 259، وينظر: الصحيفة العلوية: 18.

(84) ينظر: شرح الكافية:350/1، وينظر: معاني النحو: 2/ 152.

(85) الكتاب، 1/ 35

(86) شرح المفصل، لابن يعيش: 1/ 111، وينظر: همع الهوامع، للسيوطي: 3 / 97.

(87) ينظر: شرح التصريح: 1 / 323، و حاشية الصبان: 2 / 110، والنحو الوافي: 2/ 209.

(88) بحار الأنوار: 91/ 95- 96، وشرح أدعية الإمام أمير المؤمنين: 68.

(89) شرح أدعية الإمام أمير المؤمنين: 61.

(90) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 582.

(91) شرح الكافية للرضي: 675/2، شرح الكافية الشافية، لابن مالك:675/2، وينظر: شرح قطر الندي: 299، واللمع في العربية: 55،

(92) شرح ابن عقيل: 2/ 191.

(93) الكتاب: 403/1-404.

(94) أوضح المسالك: 48/2، وينظر: شرح الأشموني: 357/2، وشرح التصريح: 337/1، والكليات: 166/3.

(95) شرح المفصل: 41/2، وينظر: وحاشية الصبان: 126/2، الأمالي الشجرية: 247/2،

(96) ينظر: حاشية الخضري: 196/1، ومعاني النحو: 604/2.

(97) معاني النحو: 2/ 159.

(98) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 157.

(99) شرح المفصل: 341/1.

(100) المقتضب: 338/4.

(101) الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 46.

(102) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: 6/ 85.

(103) الصحيفة العلوية: 30-31.

(104) ينظر: النحو الوافي: 3/ 125- 144.

(105) بحار الأنوار: 25/ 21.

(106) نهج السعادة: 6/ 69.

(107) الصحيفة العلوية: 26.

(108) ينظر: توجيه اللمع، ابن الخباز: 1/ 195.

(109) ينظر: الكشاف: 1/ 483.

(110) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: 6/ 85.

(111) ينظر: شرح الرضي: 196/3، وهمع الهوامع:2/ 148.

(112) الكتاب:1/ 367- 369.

(113) أوضح المسالك: 2 / 43، وشرح التصريح: 1 / 334، وينظر: والبهجة المرضية: 203/1.

(114) شرح شذور الذهب: 238.

(115) ينظر: الفوائد الضيائية: 307، و أسلوب التعليل في اللغة العربية: 133.

(116) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 198.

(117) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 2/ 52.

(118) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 52- 53.

(119) ينظر: شرح ابن الناظم: 1/ 198.

(120) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 367.

(121) ينظر: معاني النحو: 2/ 225.

(122) سورة الأنعام: 151.

(123) سورة الإسراء: 31.

(124) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 198.

(125) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 2/ 53.

(126) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 43- 44، وشرح الناظم على ألفية ابن مالك: 198.

(127) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 2/ 52- 53.

(128) الرعد: 12 والروم: 24.

(129) همع الهوامع: 1 / 194.

(130) نهج البلاغة: 1/ 15- 16.

(131) شرح الرضي على الكافية: 511/1.

(132) ينظر: النحو الوافي: 2/ 237.

(133) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 54، وينظر: أوضح المسالك: 2 / 47- 48، وشرح ابن الناظم: 199، والنحو الوافي: 2/ 240.

(134) ينظر: شرح المفصل: 2/ 54، وشرح ابن الناظم: 198، والنحو الوافي: 2/ 238.

(135) شرح المفصل: 2 / 52.

(136) المقتصد: 1 / 667، وينظر: الإيضاح: 170، والأصول في النحو: 2/ 6.

(137) معترك الأقران: 184/1.

(138) الصحيفة العلوية: 58.

(139) ينظر: النحو الوافي: 2/ 242.

(140) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 141.

(141) الصحيفة العلوية: 103.

(142) بحار الأنوار، المجلسي: 41/ 14.

(143) نهج البلاغة، محمد عبدة: 2/ 192.

(144) الصحيفة العلوية الجامعة: 177– 178.

(145) المصدر نفسه: 415.

(146) ينظر: حاشية الدسوقي: 270/2

(147) الصحيفة العلوية: 178

(148) ينظر: النحو الوافي: 2/ 241،

(149) أوضح المسالك: 2 / 53، وينظر: شرح ابن الناظم، وشرح ابن عقيل: 2 / 22، وشرح قطر الندى: 332: 110، والتعريفات: 124، والفرائد الجديدة: 1 / 411، وشرح الحدود النحوية: 108، وحاشية الصبان، 2/ 197، وشرح المفصل، لابن يعيش: 2/ 48،والنحو الوافي: 2/ 305،

(150) الكتاب: 1 / 297.

(151) صرح بعضهم أن الفعل (تشرب) اسم في الأصل؛ لأنه مسبوق بأن مضمرة والمصدر المؤول في محل نصب مفعول له، ينظر: حاشية الصبان: 2/ 198، ومعاني النحو: 2/ 236.

(152) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 198.

(153) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 198، والنحو الوافي: 2/ 206.

(154) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 198، وشرح الكافية الشافية: 1/ 688، ومعاني النحو: 2/ 236، والنحو الوافي: 2/ 308

(155) ينظر: معاني النحو: 2/ 236– 237.

(156) ينظر: النحو الوافي: 2/ 208– 209.

(157) ينظر: معاني النحو: 2/ 237.

(158) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 237

(159) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(160) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 2/ 50.

(161) ينظر: المقرّب: ابن عصفور: 1/ 16، وحاشية الدسوقي:2/ 207.

(162) ينظر: معاني النحو:2/ 239.

(163) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/ 695.

(164) حاشية الصبان: 2/ 204.

(165) ينظر: همع الهوامع: 3/ 245، معاني النحو: 2/ 240

(166) شعر الراعي النميري: 156.

(167) ينظر: شرح ابن الناظم: 113، وشرح الأشموني: 2 / 394، وشرح الكافية الشافية:2/ 698– 699، ومعاني النحو: 2 /240.

(168) المفصل: 1 / 162، وينظر: التسهيل: 99، وأسرار النحو: 135.

(169) ينظر: حاشية الدسوقي: 2 / 19.

(170) ينظر: عروس الأفراح: 2 / 33.

(171) معاني النحو: 2/ 237- 238.
(172) الصحيفة العلوية الجامعة: 535- 536.
(173) الصحيفة العلوية الجامعة: 535.
(174) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(175) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(176) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(177) المصدر نفسه: 536.
(178) المصدر نفسه: 333.
(179) ينظر: معاني النحو: 2/ 237.
(180) ينظر: حاشية الدسوقي: 2 / 19.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ) تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1987.
3- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ(، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل –بيروت، 1995م.
4- أسلوب التعليل في العربية، أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1429هـ.
5- أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد، د. مصطفى الزلمي، العراق، ط1، 2014م.
6- الأصول في النحو، ابن السرَّاج، تح:عبد الحسين الفتلي، مطبعة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
7- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم): ابن الحاجب (646هـ) تحقيق: هادي حسن حمودي، ط1، مكتبة النهضة العربية –عالم الكتب، 1985م.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، المكتبة التجارية الكبرى–مصر، 1961م.
9- أوضح المسالك في إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6، دار الندوة الجديدة –بيروت، 1980.
10- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي(ت 337هج)، تح: د. مازن المبارك،دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هج – 1979 م.
11- بحار الأنوار الجامعة لدرِر أخبار الأئمة الأطهار، العلّامة محمد باقر المجلسي (ت1111هـ)، تح: مجموعة من العلماء، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط1983،2م.

12- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر، 1980.
13- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، دط، 2033م.
14- البهجة المرضية في شرح الألفية: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: قاسم الحسيني، منشورات دار الحكمة، قم –إيران(د.ت).
15- التبليغ في الكتاب والسنة، محمد الريشهري، قم، دار الحديث، ط2، 1385هـ.
16- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد بن مالك (ت672هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.
17- التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت816هـ) تحقيق: د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام–بغداد 1986م.
18- تفسير الميزان: السيد محمد حسين الطباطبائي (ت 1402 هـ)، مطبعة طهران، دار الكتب الإسلامية، إيران، ط2، د.ت.
19- التلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني(ت 739هـ) ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، ط2، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1932م.
20- توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط2، 2007م.
21- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي(ت749هـ(، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ . 2008م.
22- الجامع الصغير في النحو: ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: د.أحمد محمود الهوميل، سلسلة روائع التراث (2) الناشر مكتبة الخانجي –القاهرة،1980.
23- جواهر البلاغة، احمد الهاشمي، مؤسسة الصادق، طهران، (د.ت).
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الدمياطي الشافعي الخضري، (ت1228هـ) الطبعة الاخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي–القاهرة، 1940م.
24- حاشية الدسوقي على مختصر السعد لتلخيص المفتاح، محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي(ت1230هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2007م.
25- الخصائص: ابو الفتح عثمان بن جني (292هـ) تحقيق: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة –بغداد 1990م.
26- الدلالة الزمنية في الجملة العربية: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، ط1، 1984 م.
27- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.

28- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تح: محمد باسل عيون السرد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
29- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار مصر للطباعة، نشر وتوزيع دار التراث- القاهرة، 1980.
30- شرح أدعية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، باقر شريف القرشي، تح: مهدي باقر القرشي، دار المعروف، النجف الأشرف، ط4، 2011م.
31- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأشموني (ت925هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط3، مكتبة النهضة، المصرية د.ت.
32- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي –القاهرة، د.ت.
33- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، (ت972هـ) تحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب –الموصل، 1988م.
34- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة السعودية (د.ت).
35- شرح الكافية للرضي: رضي الدين الإستربادي (ت686هـ) دار الكتب العلمية-بيروت (د.ت).
36- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.
37- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت 669هـ) تحقيق: د.صاحب أبو جناح، مطبعة جامعة الموصل 1980-1982م.
38- شرح دعاء كميل، السيّد عبد الأعلى السبزواري، مؤسسة العروة الوثقى، الرويس، ط1، 2010م.
39 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) ومعه كتاب منتهى ألأرب، بتحقيق: شذ ور الذهب: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، د.ت.
40- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ومعه سبيل الهدى بتحقيق: شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة –مصر 1963م.
41- شعر الراعي النميري: دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980م.
42- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط4، 1990م.

43- الصحيفة العلوية الجامعة لأدعية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، محمد باقر المحمد الأبطحي الأصفهاني، مؤسسة المهدي، قم المقدسة، ط1، 1423هـ.
44- الفرائد الجديدة: جلال الدين السيوطي(ت911هـ) تحقيق: عبد الكريم المدرس، مطبعة الإرشاد –بغداد، 1977م.
45- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، الشيخ بهاء الدين أحمد بن علي السُّبكي (ت773هـ)، تح: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
46- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي(ت898هـ) تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية –بغداد،1983.
47- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
48- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م.
49- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح. عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، دت.
50- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1998م.
51- الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(ت1094هـ) ط2، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي–دمشق، 1981م.
52- اللمع في العربية: عثمان بن جني(ت392هـ) تحقيق: فائز فارس، ط1،دار الأمل مكتبة الكندي– الأردن،1988 م.
53- مصباح الكفعمي، أو جنة الأمان الواقي وجنة الإيمان الباقية، تقي الدين إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح العاملي الكفعمي، مؤسسة النعمان، بيروت، دط، 1992م.
54- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي–الموصل، 1989م.
55- معترك الأقران في إعجاز الأقران: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية– بيروت، لبنان، 1988م.
56- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.
57- مفاتيح الجنان، الشيخ عباس القمّي، دار المرتضى، 1435هـ- 2014 م.
58- المفصل في علم العربية: جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي –القاهرة، د.ت.

59- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة- بغداد، 1982م.

60- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة-القاهرة، 1386هـ، إحياء التراث الإسلامي.

61- المقرّب: علي بن مؤمن بن عصفور (ت669هـ) تحقيق:د.أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد -1986م.

62- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية -القاهرة.

63- موسوعة النحو والصرف والإعراب، د. أميل يعقوب انتشارات استقلال إيران، طهران، ط5، 1384هـ.

64- ميزان الحكمة، ت الشيخ محمّد الريشهريّ، تحقيق ونشر دار الحديث، د.ت، ط1.

65- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، ط4، دار المعارف – مصر، د.ت.

66- نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت.

67- نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، محمد باقر المحمودي، مركز الإرشاد الديني، إيران، ط1، 1418هـ.

68- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(ت911هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت، 1979م.

جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 46 / كانون الاول2025

الأثرُ النفسيُ للاستكبارِ على الأفرادِ والمجتمعاتِ على وفقَ المنظورِ القرآنيِ

The psychological impact of arrogance on individuals and societies according to the Qur'anic perspective

م.د مصطفى حسين عبد الرسول

Dr. Mustafa Hussein Abdul-Rasoul

جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية
University Of Kerbala / College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية:الاستكبار، النرجسية، الهيمنة الاجتماعية، التواضع، الروحانية، الأخلاق الإسلامية، الإصلاح الاجتماعي.

Key words: Qur'an; arrogance; narcissism; psychology; social dominance; humility; spirituality; Islamic ethics; social reform.